الإمتيازات



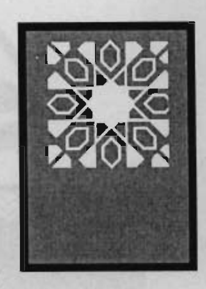
النفطية في سلطنة عُمان

[القسم الأول] ١٩٤٥ - ١٩٨٠م

بداية اهتمام المصالح البريطانية النفطية بالسلطنة

بقلم : سبلة طلال ياسين

سبق للبريطانيين أن حصلوا على تعهد من السلطان فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣م) بشأن استثمار حقول الفحم الحجري بمدينة صور عام ١٩٠٢م . كما عقدت شركة بريطانية هي شركة استكشاف الإسفنج المحدودة اتفاقية مع السلطان في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٠٥م يحق لبريطانيا بموجبها أن تستأثر بصيد الإسفنج في المياه الإقليمية العمانية لخمسة عشر عاما[١] مما أثار غضب القبائل العمانية ضد السلطان لإضراره بمصالحها وبدأت تنتشر الأخبار بينها من أن السلطان (قد باع البلاد إلى الإنجليز) كما أنه تلقى بعض الرسائل من زعماء القبائل تصفه (بالخائن) وهددت بقتل أي أجنبي يدخل المناطق الداخلية من عمان[٢] .



وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الحكومة البريطانية الحصول على تعهد من السلطان تيمور بن فيصل(١٩١٣-١٩٣٢م) يمنحها بموجبه امتيازاً للتنقيب عن النفط في عمان[٣] . ولم يكن حرص الحكومة البريطانية في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط مقتصراً على عمان فحسب، بل سبق لها أن بادرت إلى أخذ تعهدات من شيوخ الخليج العربي بأن لا يمنحوا أي امتياز للتنقيب عن النفط في بلادهم إلى أية جهة أو شخص دون مشاورتها[٤] .

وفي الواقع أن أول ذكر لوجود النفط في الساحل الغربي للخليج العربي ورد في رسالة بعث بها الشيخ مبارك الصباح إلى المقيم السياسي في الخليج العربي في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩١٣م يخبره فيها باستعداده التام بتسهيل اطلاع من سيرسله للتنقيب عن النفط ويخبره بأن لا يعطي الامتياز لأيــة جهة دون موافقة الحكومة البريطانية[٥] وتجدر الإشارة إلى أن حماس بريطانيا للحصول على امتيازات النفط تصاعد بعد التحول الذي طرأ على استخدام أسطولها للنفط كوقود بدل الفحم، حيث أصدر رئيس بحريتها عام ١٩١٣م قراراً يقضي بالتحول النهائي إلى استخدام النفط في تسيير الأساطيل البحرية[٦] .

أما عن امتياز النفط في عمان، فقد بعث الميجور راي (Ray) القنصل والوكيل البريطاني في مسقط برسالة إلى سلطان عمان تيمور بن فيصل في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٢٢م يستفسر منه فيها عن موقفه من استثمار النفط في بلاده[٧] وقد أجابه السلطان تيمور في العاشر من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٢٣م برسالة جاء فيها : "إننا نوافق على ألا نستغل البترول الذي قد يعثر عليه في أية بقعة قد تدخل في نطاق أراضينا وإننا لن نمنح أحداً إذناً باستغلاله دون استشارة الوكيل السياسي في مسقط وبغير موافقة حكومة الهند وأن ما وصل إلى مسامعنا عن وجود الزيت المعدني في أراضينا (بمصيره) لم يتحقق صحته بعد وقد بدأنا التحري عن وجود هذا المعدن، وبعد أن نقف على حقيقته سنبحث معكم في أمر استغلاله واتخاذ التدابير اللازمة، وتنظيم العمل، وفرض الشروط اللازمة، وسيكون العمل بطبيعة الحال احتكاراً ونحن نثق بالمساعدة الكاملة التي ستمدنا بها حكومة الهند السامية . في هذا الشأن كما سبق أن عاونتنا على

الدوام"[٨] وقد عُدَّت هذه الرسالة بمثابة تعهد من السلطان تيمور بأنه لن يمنح أياً من الدول الأجنبية حقوقاً للتنقيب عن النفط دون استشارة بريطانيا أولاً .

وفي عام ١٩٢٥م منح السلطان تيمور شركة دارسي (Darcy)[٩] امتيازاً للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرهما من المنتجات[١٠] وتنفيذاً لهذا الاتفاق قامت بعثة جيولوجية بريطانية بإجراء المسح الأولي ووصل إلى عمـــان الدكتور جـــورج ليـــز (G.M. Lees) وواشنطن جراي (K.W.Gray) وقاما بدراسة جيولوجية للمناطق المحيطة بالعاصمة . وقد أعدت ترتيبات لقيامهما برحلة برية على طول ساحل الباطنة وإلى جبال الحجر . وقد غادر الفريق بيت الفلج في الثالث من أيلول (سبتمبر) يرافقهما الكابتن سي.جي. إكلس (C.G.Eccles) الضابط في الجيش البريطاني الهندي والمعار لحكومة السلطان تيمور بن فيصل كقائد لمجندي مسقط كما رافقهما أيضاً جوزيف فرناندس (Joseph Fernandes) عن جمعية بومباي للتاريخ الطبيعي . وكان دليل البعثة والمسئول عنها عبد الله ويليمسون[١١] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن البعثة حصلت على موافقة لإجراء عمليات التنقيب في المناطق الساحلية فقط إذ لم يسمح لهم بالتنقيب في المناطق الداخلية من عمان لأنها كانت خارج سيطرة السلطان بسبب الانفصال القائم بين الإمامة والسلطنة على وفق اتفاقية (السيب) التي عقدت في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح الحارثي نيابة عن الإمام محمد بن عبد الله الخليلي بواسطة المستر ونجيب باليوز القنصل البريطاني[١٢] .

وأكد ذلك كوكس إذ ذكر "إنه من العسير جداً على الأجنبي التنقل في داخل عمان لأن السلطان لا يسيطر عملياً على المناطق خارج أسوار مسقط، والشخص الذي يرغب في السفر إلى الداخل عليه أخذ موافقة زعماء القبائل التي يمر بها"[١٣] . وفي تقرير للمقيم البريطاني في الخليج العربي الكولونيل تريفور (Trevor) إلى حكومة الهند أكد فيه أن العمانيين في الداخل يعتبرون أنفسهم غير ملزمين بالتعهد الذي أعطاه السلطان تيمور للحكومة البريطانية ويرون بوجوب دخول الحكومة البريطانية في مفاوضات معهم للتوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص، وقد اقترح المقيم البريطاني على حكومته أن تصاحب ذلك بتقديم عروض مالية لهم[١٤] .

لم توفق البعثة الجيولوجية في اكتشاف أي شيء ذي قيمة من الوجهة التجارية وقد انتهت مدة الامتياز بصورة تلقائية بعد ثلاثة أعوام من تاريخ إبرامه[١٥] . وعلى أية

حال عدت اكتشافات بعثة (ليــن) فيما بعد حافزاً بعث الاهتمام في إمكانات وجود النفط في أراضي السلطنة .

في الخامس من تموز (يوليو) عام ١٩٣٤م كتب السلطان سعيد بن تيمور رسالة إلى القنصل البريطاني بريمر (Bremer) في مسقط يطلب منه الاتصال بإحدى شركات النفط البريطانية للعمل في بلاده بدلاً من الشركة السابقة التي لم تتوصل إلى أية نتيجة . وأشار إلى أنه في حالة عدم مقدرة القنصل البريطاني على تحقيق ذلك فعليه أن يفسح المجال للسلطنة للاتصال بصورة مباشرة مع شركات النفط العاملة في المنطقة[١٦] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن فترة الثلاثينيات تميزت بنشاط واسع لشركات النفط الأمريكية التي استطاعت أن تحقق تفوقاً كبيراً في منطقة الخليج العربي بعد أن تمكنت من الحصول على الامتياز الكامل لها في البحرين عام ١٩٣٢م والسعودية عام ١٩٣٣م وأخيراً حصلت على نصف امتياز الكويت عام ١٩٣٤م[١٧] . ويبدو أن السلطان كان يرغب بإعطاء الامتياز إلى شركة أمريكية فقد جاء في أحد التقارير الأمريكية أن السلطان سعيد بن تيمور كان يتابع باهتمام نشاط شركات النفط الأمريكية في المنطقة[١٨] .

ولما عرض طلب السلطان على حكومة الهند أبدى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر تخوفه من امتداد نشاط المصالح الأمريكية إلى عمان وأكد أن الطريقة المثلى هي في تشجيع شركة النفط الأنجلوفارسية على الاستمرار في التنقيب وأشار إلى أنه في حالة فشلها يمكن التعاقد مع شركات بريطانية أخرى[١٩] . ولكن رغم مساعي الحكومة البريطانية لإبعاد شركات النفط الأمريكية عن السلطنة فقد اتضح أن هناك اتصالاً بين شركة نفط كاليفورنيا (California Oil Company)، وسلطان مسقط بصدد امتياز النفط في بلاده . ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٧م بعث السلطان إلى الشركة الأمريكية بنماذج من نضوح نفطي لدراسة الاحتمالات النفطية في بلاده[٢٠] وقد فسرت بريطانيا عرض السلطان بأنه دعوة لشركة نفط كاليفورنيا الأمريكية للعمل في عمان وليس من المعقول أن يتجاهلها الأمريكان فاتصل بلانتين (Blantin) ممثل الشركة الأمريكية في لندن بالسيد كلسن (Clauson) أحد المسئولين في وزارة الهند واستأذن منه للاتصال بالسلطان بناءً على طلب الأخير وطلب من الوزارة تزويد هاملتون (Hamelton) ممثل شركة نفط البحرين، بتأشيرة سفر إلى مسقط إلا أن كلسن رفض الطلب بحجة أن ذلك

يتم عن طريق المسئولين في الخليج العربي واقترح على بلانتين انتظار رد الحكومة البريطانية بشأن ما تم بين شركة نفط كاليفورنيا وسلطان مسقط[٢١] .

مما يلاحظ بوضوح أن الحكومة البريطانية كانت ترفض أي خطوة تتخذها المصالح الأمريكية في الخليج العربي وكذلك في سلطنة عمان وهذا ما أوضحه الرد الذي تقدمت به وزارة الهند البريطانية فقد رفضت ذلك موضحة في ردها بأن السلطان العماني مرتبط بتعهد مع بريطانيا الأمر الذي لا يسمح له بمنح أي امتياز نفطي دون استشارة المقيم البريطاني أو موافقة الحكومة البريطانية[٢٢] وقد تذرعت وزارة الهند بحجتها التقليدية فأوضحت أن شركة امتيازات النفط المحدودة (Petroleum Concession Limited)[٢٣] أبدت رغبتها في التفاوض مع السلطان وقد أجيبت إلى طلبها ووافق السلطان على دعوتها أيضاً . إلا أن غياب السلطان المتواصل عن العاصمة حال دون تحقيق ذلك[٢٤] لذا فإن الحكومة البريطانية في مثل هذه الظروف تعد شركة امتيازات النفط المحدودة ذات أسبقية ولا يمكنها أن توافق على دخول أية شركة منافسة إلى المنطقة[٢٥] غير أن شركات النفط الأمريكية لم تترك الأمر عند رفض وزارة الهند البريطانية بل سعت إلى إعادة الاتصال مرة أخرى مع السلطان ولكن بطريقة سرية وبالتعاون مع مصالح نفطية إيطالية .

ففي نيسان (أبريل)عام ١٩٣٧م زار أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستوري (Pastori) مسقط[٢٦] تحت ذريعة التعاقد على عمال لبناء الطرق في مستعمرة إريتريا الإيطالية في شرق أفريقيا وكان يصحب باستوري في هذه الزيارة الكونت برورك (Prork) وهو رجل أعمال بولندي بحجة القيام بأبحاث أثرية في مسقط، وقد عرض مبالغ كبيرة على سلطان مسقط وشيوخ الداخل لتسهيل مهمته .

إلا أن الوكيل البريطاني في مسقط الكولونيل وات (Watt) تشكك من نشاط برورك ولذلك رفض التصريح له بالإقامة في مسقط بالرغم من ادعائه : بأن لقاءه مع باستوري كان أمراً بمحض الصدفة[٢٧] ولعله كان على حق بإبعاده فقد تبين أن برورك كان يعمل عميلاً لشركة نفط كاليفورنيا . أما باستوري فقد كان يعمل هو الآخر لحساب بعثة إيطالية أمريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط[٢٨] .

على أية حال فإن السلطات البريطانية قد خبرت هذه الأساليب للشركات الأمريكية في محاولاتها المتعددة للحصول على امتيازات لاستثمار النفط في عموم منطقة الخليج العربي وكانت دائمة الحيطة والحذر من النشاطات العربية لصائدي الامتيازات .

وأخيراً ارتأت بريطانيا أن تسلك أفضل السبل في سد الطرق أمام الشركات الأمريكية إلى عمان، وذلك من خلال اهتمامها بالسلطان نفسه فأكدت الحكومة البريطانية في برقيتها للمقيم السياسي في الأول من حزيران (يونيو) عام ١٩٣٧م على ضرورة تنبيه السلطان العماني وتحميله مسئولية تزايد النشاط الأمريكي في بلاده جراء اتصالاته المتكررة مع الشركات النفطية الأمريكية وأوصت بتذكير السلطان بالتزاماته التي أبداها حيال بريطانيا منذ عام ١٩٢٣م التي تحول دون منحه أي امتياز دون مشاورة الحكومة البريطانية وموافقتها[٢٩].

وقد رد السلطان برسالة مؤرخة في الحادي عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٣٧م جاء فيها : "سابقاً كلفناكم والتمسنا منكم أن تحصلوا لنا على شركة لإعطائها امتياز الاستكشاف لإخراج البترول في مملكتنا وفي زيارتكم الأخيرة لنا عندما كنا في ظفار أخبرتمونا بحصول الشركة التي ترغب بأخذ ذلك الامتياز وبعد رجوعنا من البلاد المذكورة إلى مسقط وفي أول مقابلتنا لكم في شهر مارس الماضي أشعرتمونا بأن رجل يسمى الميجور (هولمز) سيصل إلى مسقط عن طريق تلك الشركة لأجل المخابرة والمقاولة معنا . . ." وأضاف السلطان في رسالته بقوله "لقد مضت ثلاثة أشهر تقريباً ولم نحصل على رد . . ." وختم السلطان رسالته بقوله "إننا لا ننوي أن نعطي هذه الشركة امتياز لكل ممالكنا بل لقسم منها والذي سنعينه وما بقي من ممالكنا سنجعل الامتياز لشركات أخرى الذين يرغبون في أخذ الامتياز وكل شركة تكون شروطها سهلة علينا ودفعها أكثر المبالغ تكون مرغوبة من قبلنا فبعد أن نتفق مع الرجل القادم سوف نسعى على تحصيل شركات ثانية لأجل إعطائها الامتيازات . ."[٣٠].

حصول شركة امتيازات النفط المحدودة على امتياز عمان وظفار

في الوقت الذي كانت فيه الاتصالات تدور بين الجانبين وصل ممثل شركة نفط العراق (Iraq Petroleum) (I.P.C.)[٣١] إلى مسقط وبدأ المفاوضات مع السلطان . وفي الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) عام ١٩٣٧م حصلت شركة امتيازات النفط

المحدودة، وهي إحدى الشركات في مجموعة شركات نفط العراق على الامتياز كما أنشأت شركة جديدة هي شركة تنمية نفط عمان وظفار المحدودة (Petroleum Development Oman and Dhofar Limited) لتعمل في منطقة الامتياز التي شملت عمان وظفار لخمسة وسبعين عاما[٣٢] . ومن أهم ما جاء في شروط الامتياز بالنسبة لظفار : "إن مساحة الامتياز تشمل مقاطعة ظفار بما في ذلك جميع الجزر والمياه الإقليمية التابعة لها" . ونصت أيضاً على منح السلطان بموجب هذا الامتياز للشركة لمدة خمسة أعوام من تاريخ التوقيع عليه "يشار إليه فيما بعد بمدة الخيار حقاً منحصراً فيها لتستكشف وتبحث عن النفط الخام ومنتجاتها ضمن المنطقة المؤجرة" .

ويلاحظ في الأسلوب الذي اتبعته الشركة لأول مرة في تحديد المدة الزمنية ليكون للشركة بعدها حق مواصلة التنقيب أو سحبه جاء نتيجة الأوضاع غير المستقرة في المناطق الداخلية وحتى لا تتحمل الشركة دفع نفقات كبيرة . ومن ضمن الاتفاق أيضاً أن تدفع الشركة مبلغ ثلاثين ألف روبية عند التوقيـع وثلاثة آلاف روبية شهرياً خلال مدة الخيار[٣٣] .

أما بالنسبة لامتياز مسقط وعمان فقد شمل جميع أراضي مسقط وعمان، وبالرغم من أن الامتياز شمل الأجزاء الداخلية من عمان إلا أن نشاطات الشركة حددت لأن السلطان لم يكن يسيطر على ما هو أكثر من ثلث عمان[٣٤] فقد احتج الإمام محمد بن عبد الله الخليلي على هذا الامتياز على اعتبار أن السلطان منح امتيازاً في أراض لا يملكها . فرد القنصل البريطاني مؤكداً للإمام بأنه يمكن إعادة النظر في هذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط[٣٥] . والجدير بالذكر أن قادة الإمامة بالرغم من معارضتهم للامتياز الذي منحه السلطان إلى بريطانيا، فإنهم بعد أن تأكدوا من وجود النفط في أراضيهم وصعوبة إجراء عمليات التنقيب عنه دون موافقتهم حاولوا الاستفادة من هذا الأمر لصالحهم . واعتبرت زيارة الشيخ عيسى بن صالح أحد أبرز قادة الإمامة إلى مسقط في عام ١٩٣٧م ضمن هذا الاتجاه، إذ أنها الزيارة الأولى منذ هجومه على العاصمة في كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٥م[٣٦] . ومما لاشك فيه أنه كان يهدف لو أتيحت له فرصة المشـاركة في أرباح النفط . ونتيجة توقيع الاتفاقية قام ستيفن لونكريك (S.H.Longrigg) المدير العام للشركة في الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٩٣٨م بزيارة لمسقط واجتمع بالسلطان سعيد

بن تيمور وبدأ مفاوضات حول المسح الجيولوجي، وقد أسفرت المفاوضات عن موافقة السلطان على بدء العمل في المسح المطلوب ورحب بمجيء الفريق المكلف بذلك[٣٧] .

وفي الوقت نفسه قام السلطان بتقديم بعض المعونات والهدايا إلى قبائل منطقة الظاهرة[٣٨] لتسهل عملية مرور الجيولوجيين[٣٩] . وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨م وصل السيد ثومبسون (Thompson) والسيد هوجكيس (Hotchkiss) وهما جيولوجيان في الشركة إلى مسقط والتحق بهم المترجم حسن محمد صالح من عدن[٤٠] .

غادرت البعثة الجيولوجية مسقط في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨م بواسطة قارب إلى خبر حيث بدأوا من هناك رحلة استكشافية في الداخل وزاروا مدينة ينقل وضنك وأخيراً وصلوا إلى البريمي[٤١]، حيث التقوا بفريق من شركة نفط العراق (I.P.C.) الذي جاء من أبوظبي كما تمت أيضاً زيارات قصيرة إلى أجزاء من ساحل الباطنة وظفار[٤٢] . وجاءت نتائج عمليات المسح الجيولوجي مخيبة للآمال فأوقف الفريق عمليات البحث الجيولوجي وغادر مسقط إلى الشارقة لإجراء المشاورات مع المدير العام حول الخطط المستقبلية للشركة وقد اقترح تمبسون بعد لقائه بلونكريك ضرورة إجراء مسح جوي في ظفار في بداية السنة القادمة[٤٣] .

في عام ١٩٣٩م عادت الشركة واستأنفت عمليات المسح الجيولوجي في ظفار ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون الاستمرار في عملية التنقيب مما جعل الشركة تقرر إيقاف أعمال المسح الجيولوجي[٤٤] .

استئناف شركة امتيازات نفط عمان وظفار أعمالها الاستكشافية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت شركة نفط عمان وظفار المحدودة عمليات البحث عن النفط في مناطق البريمي وساحل عمان وهي المناطق التي لم تكن قد عينت حدودها بشكل واضح[٤٥] . ففي نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦م استلم السلطان سعيد بن تيمور رسالة من القنصل البريطاني في مسقط آر.آي. هالوز (R.I. Hallows) يخبره فيها برغبة السيد بيكر (Baker) رئيس الجيولوجيين والسيد ليرمت (Lermitte) ممثل شركة

الامتيازات النفطية المحدودة بزيارة مسقط في العاشر من نيسان (أبريل) لمناقشة القضايا النفطية[٤٦] .

وفي الوقت الذي كانت فيه الاتصالات تدور بين الجانبين وصل كل من السيد بيكر ولرمت إلى مسقط في العاشر من نيسان للتأكد من السلطان عن المساحات التي يمكن التنقيب فيها والوصول إليها وقد حصل الوفد على موافقة السلطان في استئناف أعمال المسح الجيولوجي في منطقة الظاهرة وبلاد بنو بو علي والأراضي إلى جنوبها وغربها ومقاطعة ظفار . فضلاً على ذلك وافق السلطان على القيام برحلات جوية فوق كل أراضيه بشرط أن يكون الطيران على أراضي الداخل عالياً بصورة كافية[٤٧] .

وفي ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦م عقد اجتماع في مكتب حكومة الهند برئاسة دونالدسون (Donaldson) رئيساً والسيد هارسين (Harrison) ممثل حكومة الهند، ولونكريك والسيد وتلي (Wheatly) والسيد بيكر (Baker) عن شركة امتيازات النفط المحدودة، والسيد ستوك (Stock) وغوس (Goss) . قدم فيه السيد بيكر تقريراً عن المباحثات التي أجراها هو والسيد ليرمت مع السلطان سعيد بن تيمور أشار فيه إلى أن السلطان وعدهم بالوصول إلى أراضي على خط ٢٠ كيلومتر من الساحل وإلى رأس الحد في الجنوب الشرقي ومن هناك إلى شريط جنوبي غربي قدره ٥٠ كيلومتراً من الساحل . وأضاف بيكر في تقريره أن الشركة تتوقع وجود النفط في منطقة الفهود . وختم تقريره بالقول : "إن السلطان لم يستطع أن يعدهم بالوصول الآمن إلى هناك ولكن سيكون بمثابة العون للشركة لو قامت بمسح جوي للجانب الغربي من عمان، وأكد أن الطيران يكون عالياً"[٤٨] .

وقدم ممثلو الشركة تقريراً عن برنامج الاستكشاف الذي تود الشركة القيام به الذي يبدأ في خريف عام ١٩٤٦م وهو كالآتي :

١ = الفحص الجيولوجي للأرض من :

- الخابورة إلى ينقل وضنك وعبري .
- الجبل الأخضر .
- مسقط إلى أزكي من خلال وادي سمائل .

٢ = جرودات ومسوحات جيولوجية . إما عن طريق البر وإذا كان ممكناً عملياً عن طريق الجو .

- الجبهة الغربية لعمان من الساحل جنوب رأس الحد إلى الخليج العربي .
- الساحل والأراضي الخلفية بين رأس الحد وظفار إلى أي مدى سوف تشير إليه النتائج الجيولوجية التركيبية لرحلات الطيران .
- ساحل الباطنة بين مسقط وصحار[٤٩] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيراً من المناطق التي وردت في التقرير وشملها المسح الجيولوجي، كانت تابعة لمنطقة الإمامة التي أقيمت في داخل عمان بعد معاهدة السيب وكان تنافس كل من الإمام والسلطان على بسط نفوذهما على إقليم الظاهرة سبباً في تشجيع روح الاستقلال لدى القبائل وخاصة في منطقة البريمي التي كانت تقطنها قبائل البو شميس والنعيم وجماعة من بني قتب وبني كعب . وقد زاد اهتمام السلطان سعيد بن تيمور بتركز سلطانه في هذه المنطقة من أراضيه ففي عام ١٩٤٥م زار شقيق السلطان السيد طارق بن تيمور منطقة الظاهرة وتفقد أحوال قرية البريمي[٥٠] ولذلك لم يستطع السلطان أن يعد ممثلي الشركة بالوصول إلى معظم المناطق التي تود الشركة التنقيب فيها .

وفي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٦م عقد اجتماع آخر في مكتب حكومة الهند لمناقشة استكشاف موارد النفط في مسقط وعمان[٥١] أشار فيها روبرت هاي(Robert Hay) المقيم السياسي في الخليج العربي بأنه ليس للسلطان اعتراض على أن تتفاوض الشركة مباشرة مع القبائل شريطة أن يقتصر الموضوع على عمليات الاستكشاف في الأراضي المتفق عليها فقط كما أبدى السلطان موافقته على زيارة وادي الحواسنة[٥٢] .

من الواضح أن الشركة كانت تطلب من السلطان أو شيوخ القبائل منحها رخصة للمسح الجيولوجي فقط دون التنقيب عن النفط . ويبدو أن الحكومة البريطانية هي التي كانت توعز لشركاتها النفطية بأن تضع امتيازات (تجميدية) توحي في ظاهرها بأنها لمجرد الكشف والمسح الجيولوجي، وأن الأمل في الحصول على النفط مازال بعيداً[٥٣] وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد في عدم رغبة الحكومة البريطانية في استغلال نفط هذه المناطق في ذلك الوقت وإنما هدفها الوحيد هو سد الطريق على الشركات الأجنبية وبخاصة الأمريكية من الحصول على أي امتياز من السلطنة[٥٤] .

حاول ممثل شركة نفط العراق (.I.P.C) وهو ر.ي.ر.بيرد (R.E.R.Bird) أن يتفاوض مع القبائل كلاً على حدة ولكنه واجه صعوبة بسبب نظرة القبائل التي اتسمت بالشك والريبة وعدم الارتياح[٥٥] . على أية حال استطاع بيرد في صيف عام ١٩٤٨م في

محاولة منه للحصول على امتيازات أن يوقع في هذا الشأن اتفاقاً مع زعيم قبائل بني شميس مقابل ١٥ ألف سنت ملكي كل سنة، ومع شيخ قبيلة النعيم (البو خريبان) مقابل ٣ آلاف سنت ملكي، ومع بني كعب مقابل ٨ آلاف سنت ملكي . وكانت كل هذه الاتفاقيات الثلاث لترخيص الاستكشاف لثلاث سنوات مع الحق في التمديد لسنتين .

أثار اتفاق (بيرد) مع القبائل حفيظة السلطان سعيد بن تيمور فقام بتنبيه جماعات من شركة النفط بأنه لابد لهم من مراجعته هو شخصياً وليس مراجعة القبائل مما دعا بيرد في أثناء زيارته لمسقط في حزيران (يونيو) ١٩٤٨م إلى تذكير السلطان بأن الشركة كانت قد حصلت على الموافقة من حكومته[٥٦] .

اعترفت القبائل بالسلطان وأصبح في ظل هذه الظروف لابد للشركة العمل من خلال السلطان، ولتأكيد سلطانه أرسل وزير داخليته أحمد بن إبراهيم مع مجموعة من الشيوخ إلى واحة البريمي، حيث قوبل بالترحيب في عام ١٩٤٩م[٥٧] ولاشك أن ما قوبل به أحمد بن إبراهيم من حفاوة يدل على مدى ولاء هذه القبائل للسلطان في ذلك الوقت . وكانت النتيجة إرسال رسائل الولاء للسلطان مقابل هبات مناسبة وتكوين اتحاد بين البو شميس (البوشامش أو الشوامس) والنعيم وبني كعب وعدة شيوخ آخرين في الظاهرة بقيادة صقر بن سلطان في البريمي وكان السلطان فخوراً بهذا[٥٨] .

ولما كانت شركة الزيت العربية الأمريكية لا تريد أن تحرم نفسها من نفط بعض المناطق التي لم يتعين حدود السيادة فيها فقد بعثت بفرق البحث التابعة لها إلى المناطق الواقعة على حدود الربع الخالي والقريبة من ساحل عمان في نيسان (أبريل) عام ١٩٤٩م[٥٩] فأصدر الضابط السياسي البريطاني المستر ستوبارت (Sto Bart) في عمان الساحلية مذكرة احتجاج إلى المستر هولم (Holm) كبير جيولوجيي فرقة أرامكو يقول فيها : "إن وجود ممثلي شركة أرامكو في نقطة شمال الصفق يعد تعدياً على حقوق المنطقة. . ." ولعل أكثر ما أثار السلطات البريطانية في المنطقة أن البعثة الأمريكية كانت تضم بعض الجنود السعوديين[٦٠] . وفي ٢٦ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٩م تقدمت الحكومة السعودية إلى السفارة البريطانية في جدة بمذكرة احتجاج أكدت فيها أن المنطقة التي طردت منها البعثة الأمريكية هي جزء من الأراضي السعودية . ومنذ ذلك اليوم بدأ النزاع حول البريمي[٦١] .

أثر النفط في تطور النزاع بين السلطنة والإمامة

لم تكن سلطنة عمان في الخمسينات مكاناً يسهل التنقيب عن النفط فيه . فبغض النظر عن غياب البنى التحتية الكافية التي تساعد على البقاء في الصحراء القاحلة والتضاريس الصعبة والبيئة غير المواتية، كانت القلاقل السياسية سائدة في تلك الفترة . ففجوة سمائل التي تمثل الممر الوحيد بين الجبال إلى المنطقة الداخلية كان من الصعب عبورها في كثير من الأحيان بسبب المواجهات بين القبائل المتحاربة الأمر الذي تعذر معه وصول الإمدادات إلى مواقع العمل[٦٢] .

لقد شكل بدء أعمال التنقيب في المناطق الداخلية من عمان تحدياً لإرادة الإمام الذي بعث سنة ١٩٥٣م رسالة إلى روبرت هاي (Robert Hay) المقيم السياسي في الخليج العربي حول إمكانية تحديد نصيب لعمان من مدفوعات الشركة نظير التنقيب . وقد كان رد المقيم البريطاني الرفض على أساس أن "اتفاقية السيب لا تتضمن تلك الحقوق، وأنه ليس مستعداً للنظر في هذا الموضوع"[٦٣] .

بدأت بريطانيا منذ عام ١٩٥٣م، وعلى ضوء إحساسها بأهمية المناطق الداخلية بعد اكتشاف النفط بتنفيذ سياسة جديدة تهدف لتأكيد اندماج مسقط وعمان وعلى هذا الأساس قدمت المساعدات العسكرية لسلطان مسقط للقضاء على الإمامة[٦٤] . أما في الداخل فبالإضافة إلى تدخلها العسكري فقد عملت على تفريق القبائل وتكريس التقسيمات فيه وأثارت المشاكل بين هـذه التقسيمات بشكل مستمر بـما يخدم مصالحها[٦٥] . ويذكر جيمس موريس في كتابه سلطان في عمان :

"إن تركيز رجال التخطيط الحربي في وزارة الحرب البريطانية على عمان يكمن في أهمية بترول عمان، إذ يمكن نقله عبر الأنابيب إلى المحيط الهندي" وبذلك يمكن تفادي الأخطار الاستراتيجية للخليج شبه المغلق[٦٦] .

في عام ١٩٥١م تخلت شركة تنمية نفط عمان وظفار عن امتياز ظفار وتغير اسمها إلى شركة تنمية نفط عمان (Petroleum Development Oman) (P.D.O.) نظراً لأن نتائج المسح لم تكن مشجعة[٦٧] . ففي شباط (فبراير) عام ١٩٥٤م أرسلت شركة تنمية نفط عمان فرقة من مساحيها وجيولوجييها إلى المناطق الداخلية من عمان، وبما أن الحالة

المضطربة لمنطقة البريمي كانت تجعل الوصول إليها من الشمال أمراً متعذراً، فقد قررت الشركة العمل من الجنوب، لذا أنزلت بعثة في منطقة الدقم[٦٨] . وبعد قضاء الشهور التالية في مسح المناطق باتجاه الجنوب الغربي حولت اتجاهها إلى جهة الشمال بهدف القيام بمسح سلسلة جبال الدروع[٦٩] .

في هذه الظروف توفى في أيار (مايو) ١٩٥٤م الإمام محمد بن عبد الله الخليلي وقد كان هذا الإمام بالرغم من استقلاله الذاتي في الداخل متفاهماً مع السلطان سعيد بن تيمور[٧٠] وقد تم انتخاب غالب بن علي الهنائي[٧١] إماماً جديداً وهو الذي أعلن الاستقلال الكامل للإمامة في الداخل[٧٢] . وما إن وصل فريق استكشاف تابع لشركة تنمية نفط عمان بهدف البحث عن النفط في منطقة قبيلة الدروع في غربي مرتفعات عمان حتى منح شيخ قبيلة الدروع الإذن للفريق بدخول منطقتهم، إلا أن طالب بن علي شقيق الإمام تدخل من أجل استغلال النفط لصالح الإمامة وليس لصالح سعيد بن تيمور وأعلن أن الامتياز الممنوح للشركة عام ١٩٣٧م غير ساري المفعول لأنه موقع من السلطان سعيد بن تيمور بدون معرفة الإمام[٧٣] . ولغرض إجبار الدروع على منع فريق الاستكشاف من التنقيب في منطقتهم، أرسل طالب مجموعة مسلحة للاستيلاء على بساتين النخيل في عبري[٧٤] التي تعد المصدر الرئيسي لعيشهم[٧٥] وكان رد قبيلة الدروع قيادة فريق الاستكشاف وحراستهم مع قوة ميدان مسقط وعمان[٧٦] الحديثة التكوين إلى خليج مصيره . وبعد توقف قصير في منطقة الفهود تمكنت في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٤ من احتلال قرية عبري وطرد قوة طالب منها[٧٧] وبعد ذلك بشهر قام السلطان بتعزيز القوات في عبري وعين والياً للمدينة وجعلها مرة أخرى تحت سلطته المباشرة[٧٨] .

إن بريطانيا نظرت باستياء إلى موقف الإمامة من مسألة التنقيب عن النفط فوجدت أن الفرصة مواتية للتخلص من الإمامة[٧٩] وفي الوقت نفسه أثارت العلاقة بين الإمام والسعوديين مخاوف بريطانيا من أن تنفيذ امتيازات التنقيب عن النفط سيصبح من الأمور الصعبة وقد يؤدي إلى ضياعه وتسليمه إلى أيدي الأمريكيين فيما لو استمرت هذه العلاقة قائمة[٨٠] . كل ذلك كان دافعاً قوياً لحكومة مسقط بالاتفاق مع الإنجليز ومع شركات النفط البريطانية لإعداد جيش قوي لاكتساح الإمامة وضم مقاطعاتها إلى السلطنة[٨١] .

ففي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٥٥م احتل جنود السلطان سعيد بن تيمور قلعة نزوى[٨٢] وانسحب الإمام غالب إلى الجبل للإعداد للثورة وبعد أن تمت هذه

الإجراءات قام سعيد بن تيمور بأول رحلة له داخل بلاده بعد مرور ٢٣ عاماً على حكمه وقد وصل إلى نزوى في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) وانتهت رحلته في واحة البريمي . ويذكر فيليبس[٨٣] (Phillips) أن معظم قبائل الداخل العماني كانت مؤيدة للسلطان وكانت الفرحة تعم نزوى لوصوله وقد حصل على اعتراف من قبائل الداخل بسيادته عليهم[٨٤] وقد نظمت شركة تنمية نفط عمان مستلزمات الحملة كافة على نزوى أولاً وعبري ثانياً، وعند عودته إلى مسقط اجتمع بالشيخ شخبوط بن سلطان (١٩٢٨-١٩٦٦م) حاكم إمارة أبوظبي في واحة البريمي واتفقا على تقسيمها بإشراف بريطانيا[٨٥] .

الاستكشافات النفطية في المنطقة الشمالية والوسطى من السلطنة

على أثر خضوع الداخل العماني لسيادة السلطان عم هدوء نسبي في المنطقة، بدأت شركات النفط بممارسة أعمالها التنقيبية ففي عام ١٩٥٦م باشرت شركة نفط العراق حفر أول بئر لها في منطقة الفهود[٨٦] ونظراً إلى تعقيدات جيولوجية عمان والمخاطر الكبيرة المرتبطة بالصناعة النفطية فقد أخفق الحفارون في اكتشاف حقل فهود المنتج للنفط مسافة لم تتعد بضع مئات من الأمتار ولم يتم اكتشاف هذا الحقل المنتج إلا بعد مضي ثمانية أعوام على هذا الإخفاق[٨٧] وتوقفت بعدها الشركة عن التنقيب بسبب تطور الصراع المسلح بين الإمامة والسلطنة[٨٨] . بعد ذلك انتقلت الشركة إلى حفر ثلاث آبار في كل من هيما وغابا وعفار ما بين عام ١٩٥٨-١٩٦٠م وكانت جميعها جافة[٨٩] وأدى هذا الفشل إلى جانب تفاقم المشاكل الداخلية ووجود فائض من النفط في الأسواق العالمية في تلك الفترة إلى انسحاب بعض شركاء شركة نفط العراق من المشروع إذ انسحبت في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠م كل من شركة النفط الفرنسية (France Petroleum Company) وشركة النفط البريطانية (B.P.C.) وشركة تطوير الشرق الأدنى (Lower East Development Company)[٩٠] وهكذا لم يبق من الشركاء في شركة نفط العراق غير شركة شل العالمية (Shell) محتفظة لنفسها بنسبة ٨٥٪ وتاركة ١٥٪ الباقية لشركة بارتكس (Partex)، فقط اللتين قررتا مواصلة العمل[٩١] وتواصلت عمليات الاستكشاف

فلقد حددت المسوح تكويناً بمنطقة جبال شمال عمان على بعد ٤٥ كيلومتراً في منطقة الفهود . كما أثبت المسح الزلزالي احتمالات وجود النفط فيها وتوجت الجهود عندما أعلن المهندس إف.آر.تي. بلوك (F.R.T.Block) في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢م عن تدفق النفط[٩٢] وبرغم أن الاكتشافات الأخيرة كانت مشجعة فإنها لم تكن بالكميات التجارية الكافية التي تبرر التكاليف الضخمة اللازمة لإنشاء خطوط الأنابيب ومرافق التصدير .

في عام ١٩٦٣م تم اكتشاف حقل ناطح . وفي بداية عام ١٩٦٤م جرت محاولة استكشاف أخرى في منطقة الفهود فحفرت بئر ثانية على بعد كيلومتر ونصف فقط من موقع البئر الأولى[٩٣] . وقد كان لنجاح هذه المحاولة التي اكتشف خلالها وجود النفط الأثر الكبير في إنشاء خطوط أنابيب إلى الساحل مع توفير المعدات الأخرى اللازمة لنقل النفط من مراكز الإنتاج إلى ميناء الفحل[٩٤] لتصديره . وفي سبيل تنفيذ ذلك كان أمام الشركة خياران لتحديد الطريق التي يجب أن تمر منه خطوط الأنابيب . فالخط الأول يمتد من المناطق الداخلية إلى الساحل الشرقي، أما الثاني فيمتد عبر الجبال إلى ساحل الباطنة ومنه إلى منطقة مسقط[٩٥] .

وفي آذار (مارس) ١٩٦٦م بدأت شركة وليام برذرز الأمريكية (William Brothers Company) العمل لمد أول خط لأنابيب النفط في السلطنة وذلك من منطقة الفهود إلى ميناء الفحل . وقد وظفت شركة وليام برذرز خلال ذروة نشاط عملياتها الإنشائية ١١٥٠ عاملاً بينهم ٧٠٠ عماني في جوانب المشروع كافة[٩٦] .

وتجدر الإشارة إلى أن شركة تنمية نفط عمان تخلت عن ثلث منطقة امتيازها طبقاً لأحكام الاتفاقية التي عقدت مع السلطان سعيد بن تيمور في السابع من آذار عام ١٩٦٧م "إذ نصت المادة الأولى منها على أنها تحل محل اتفاقية الامتياز الأصلية المبرمة في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣٧م، والمادة الأصلية المتفق عليها في الامتياز هي ٧٥ عاماً أي حتى ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٢م وتشمل منطقة الامتياز كل أراضي مسقط وعمان والجزر الملحقة بها والمياه الإقليمية حتى عرض ٨ أميال بحرية . ويتم التخلي طبقاً للمادة ٣/٢ على أساس ٦٠ ألف ميل مربع في الأول من كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٧٠م ثم ٤٠ ألف ميل مربع في الأول من كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٨٠م ثم

٢٠ ألف ميل مربع في الأول من كانون الثاني (يناير) لعام ١٩٩٠م، واشترطت المادة ٤/٢ أن تكون المناطق المتخلى عنها في الأول من كانون الثاني (يناير)١٩٧٠م من قطع لا يقل طول الواحدة منها عن ٥٠٠ كيلومتر وألا يزيد أقصى طول لأي قطعة عن ستة أمثال متوسط عرضها[٩٧] .

وفي السابع والعشرين من تموز (يوليو) عام ١٩٦٧م تم تحميل الناقلة موس برنس (Mos Prince) في ميناء الفحل بأول شحنة من خام النفط العماني للتصدير[٩٨] أي قبل الموعد المقرر بثلاثة أشهر مستفيدة من توقف شحن النفط من بقية مناطق الشرق الأوسط بسبب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م[٩٩] ، وفي العام نفسه كانت شركة النفط الفرنسية قد عادت إلى الشراكة في المشروع بعد أن اشترت جزءاً من حصة شركة بارتكس، وبذلك أصبحت حصص الشركة موزعة على النحو التالي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م :

شركة شل العالمية ٨٥٪، وشركة النفط الفرنسية ١٠٪، وشركة بارتكس ٥٪.[١٠٠] .

وقد بدأت شركة شل والمشاركون الفرعيون بالدفع للحكومة مستحقاتها من عائدات النفط ابتداءً من آب (أغسطس) ١٩٦٧م وكانت هذه المستحقات تتكون من الأتاوى المفروضة على القيمة الإجمالية للإنتاج النفطي بالإضافة إلى حصيلة ضريبة الدخل المفروضة على الأرباح الصافية[١٠١] علماً أن موارد السلطنة قبل اكتشاف النفط كانت تستحصل بشكل رئيسي من الرسوم الجمركية وإيجار الأراضي إضافة إلى الإعانات المالية والزكاة[١٠٢] . وفي نهاية عام ١٩٦٧م وصل الإنتاج إلى ١٦٢ ألف برميل في اليوم ومع مواصلة تطوير مرافق الإنتاج في الحقول الثلاثة الرئيسية ارتفع في نهاية عام ١٩٦٨م إلى حوالي ٣٠٠ ألف برميل في اليوم، حتى وصل في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩م إلى ٣٦٠ ألف برميل في اليوم[١٠٣] .

واصلت شركة تنمية نفط عمان أعمال الاستكشاف في السلطنة بحثاً عن النفط في شمال البلاد ووسطها وهما منطقتان مثلتا فيما بعد المرحلة الثانية من سلسلة النجاح التي حققتها الشركة . فقد قامت الشركة بحفر آبار استكشافية في مكحول الواقعة على بعد نحو ٥٠ كيلومتراً شمال غرب حقل الفهود، وفي منطقة الغبر على بعد ١٥٠ كيلومتراً

جنوب الفهود حيث صادفت التجارب السابقة آثار نفط تبدو غير تجارية[١٠٤] . ولكن في عام ١٩٦٩ اكتشف النفط في حقل الهويسة الذي يقع في الجنوب الغربي من الفهود[١٠٥] .

الاكتشافات النفطية في المنطقة الجنوبية (ظفار) ودور وندل فيليبس

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قام فريق من شركة تنمية نفط عمان المحدودة ببعض العمليات الاستكشافية في المنطقة الجنوبية . ويبدو أن السلطان كان غير راض عن أعمال الفريق، وقد جاء في التقرير الذي رفعه روبرت هاي المقيم السياسي في الخليج العربي إلى حكومة الهند في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦م أن السلطان سأله هل شركة نفط عمان وظفار لا تنوي القيام بعمليات مسح جديدة في ظفار للتأكد من وجود معادن أخرى غير النفط[١٠٦] .

وفي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٦م زار السيد ألتونيان (Altounyan) ممثل شركة الامتيازات النفطية المحدودة سلطان مسقط وكان موضوع الزيارة لمناقشة مشاريع استكشاف نفط ظفار طبقاً لمواد اتفاقية ظفار الموقعة مع السلطان في ٢٤ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٧م . علماً أن السلطان كان متلهفاً لأن يبدأ مسح فوري لمنطقة ظفار، وأن يكون أشمل من المسح الذي جرى في عام ١٩٣٨م، ومن جانبه أكد ممثل الشركة ألتونيان للسلطان نية الشركة في أن يمتد المسح باتجاه الشمال إلى حد الصحراء، لاسيما لو تحقق لفرق المسح الحماية عندئذ ستقوم الشركة بجهود كبيرة لإرسال فرقة إلى ظفار خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٤٨م[١٠٧] . وكان المطلوب من هذا المسح الاستطلاعي الجيولوجي هو تأمين معلومات كافية عن طبقات وتضاريس وتركيبة الإقليم بحيث يمكن تكوين رأي حاسم وشامل حول إمكانية وجود النفط فيه[١٠٨] .

يبدو أن العمليات الاستكشافية التي قامت بها الشركة في المنطقة الجنوبية من عام ١٩٤٦م وحتى عام ١٩٥٠م لم تسفر عن أي نتائج . ففي ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠م أعلنت الشركة عن رغبتها في إنهاء أعمالها الخاصة بالبحث والاستكشاف عن النفط في ظفار قبل ستة أشهر من انتهاء الامتياز[١٠٩] .

في ٢ كانون الثاني(يناير) ١٩٥١م تلقى السلطان سعيد بن تيمور إشعاراً بإنهاء الامتياز، وبسرعة رد السلطان موافقاً على هذه الرغبة[١١٠]، ولم يلبث أن أعلن عن دعوة شركات النفط الأمريكية للحصول على امتياز ظفار . وتشير الوثائق الأمريكية إلى مراسلات عديدة جرت مع القنصلية الأمريكية في الظهران وعدد من شركات النفط الأمريكية تطلب فيها الأخيرة معلومات حول امتياز ظفار[١١١] .

وفي عام ١٩٤٩م قابل السلطان سعيد بن تيمور وندل فيليبس في أثناء عبور جنوب شرق الجزيرة بعد تعرض بعثته الآثارية في اليمن إلى مهاجمة مجموعة من القبائل فاضطروا للفرار إلى ظفار عندئذ طلب سعيد بن تيمور من فيليبس ومجموعته أن يستمروا بالبحث في ظفار وقدم لهم المال لدفع تكاليف معدات جديدة وهيأ له عمالاً محليين في مواقع الحفر[١١٢] .

وفي عام ١٩٥٢م كان السلطان يحدث وندل فيليبس عن تجربته مع شركة تنمية نفط عمان وظفار ومسيرتها في عمان، واعتقادها عدم وجود النفط في ظفار[١١٣] وفوجئ وندل فيليبس — حسب ادعائه — عندما قال له السلطان "بمشيئة الله سنحصل على النفط وأمنحك حق امتياز ظفار" . وتساءل وندل هل من الممكن أن تكون حقوق عائدات النفط لمقاطعة بنفس حجم ولاية إنديانا، قد ضمنت بهذه السهولة[١١٤] .

وقد شكر فيليبس السلطان على هذه المنحة، بالرغم من ادعائه أنه لا يعرف أي شيء عن الامتيازات بشكل عام، وعن امتيازات النفط العربي بالتحديد . وأجابني السلطان بأنه متأكد من أنه سوف يتعلم بسرعة إذا ما حاول ذلك بجد"[١١٥] . وفي اليوم ذاته وضع الرجلان مسودة الاتفاق معاً وقام السلطان شخصياً بطباعته ووعد فيليبس بإرسال الامتياز في أقرب وقت، فسافر فيليبس إلى نيويورك وهو مقتنع بأن هناك ثروة بين يديه وكل ما يحتاجه هو الاتصال مع شركة نفط من أجل ترتيب الإجراءات المادية للاستخراج[١١٦] .

وفي الوقت نفسه تسلم فيليبس رسالة ودية من السلطان مؤرخة في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٢م وذكر فيها : "عزيزي وندل، أنا أرسل لك مع هذه الرسالة منحتين إحداهما تخص النفط والأخرى تخص المعادن"[١١٧] . وقد كان الوضع الذي ينتظر فيليبس صعباً . "لأن هذه المنطقة من الجزيرة العربية كانت بعيدة عن تفكير الأمريكان الذين كان ينصب اهتمامهم على المملكة العربية السعودية . كما أن الكلفة الأولية للاستكشاف قد

تصل وحدها إلى ملايين الدولارات، حيث تفتقر منطقة الامتياز إلى وجود موانئ لرسو السفن أو أية تسهيلات أخرى . . . ولم تكن هناك طرق، الطريق الوحيد كان عبر جبال قرة"[118].

وبالرغم من الصعوبات التي كان يواجهها فيليبس، فإنه كان يرى أن كل شيء على ما يرام بسبب اعتقاده [أن لديه في عمان صديق ذكي ومتعاون وحاكم متعاطف مع الغرب][119] ولذلك سار في عملية ترتيب الإنتاج فاتصل ببعض المهتمين باستثمار النفط من أصحابه وأقنعهم بالحصول على امتياز نفط ظفار . وبعد اجتماع سريع مع صديقه سام براير (Sam Pryor) نائب رئيس شركة بان أميريكان الجوية، وألتون جونس (Alton Jones) رئيس شركة خـدمات المدن (Cities Service) من أجـل إقامة شركة مساهمة[120] . وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ تم توقيع معاهدة الامتياز بين السلطان سعيد بن تيمـور وشـركة فيبـرايوكوريش الأمريكيـة (Phibrayokorish American[121]) . ويعد هذا العقد من أقصر العقود في تاريخ النفط، وقد شمل هذا العقد منطقة مساحتها ٤٨٢٥٠ كيلومتراً مربعاً هي منطقة ظفار كلها ونص على أن تسترد جميع نفقات البحث والتطوير . غير أن المادة ٢٤ من هذا العقد قضت بأن "يعاد النظر في الامتياز حالما يكتشف النفط بكميات تجارية[122] . وكانت مدة الامتياز ٢٥ سنة مع خيار للتجديد لـ ٢٥ سنة إضافية"[123].

باعت شركة فيلبرايوكوريش الأمريكية الامتياز الذي حصلت عليه من السلطان إلى شركة نفط خدمات مدن ظفار (Dhofar Cities Service) وهي فرع من شركة خدمات المدن الأمريكية (Cities Service of America) غير أن هذه الشركة حولت عمليات التنقيب إلى شركة نفط ريتشفيلد (Richfield Oil) كشريك مساوٍ لها[124].

وعلى ذلك فقد حصل فيليبس على نسبة ٢,٥ ٪ من حصة جميع النفط المنتج في ظفار والمباع كحصة له لأنه كان على شركة نفط خدمات المدن وريتشفيلد أن تنفق العديد من الملايين من أجل البحث عن النفط[125].

من الواضح أن شركات النفط الكبرى كانت تحول عمليات التنقيب إلى شركات النفط الفرعية . وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤م تسلم فيليبس رسالة من السلطان جاء فيها : "عزيزي وندل، أنا مرفقاً لك في هذا المغلف حق منح توزيع حصص امتياز النفط لشركة نفط خدمات مدن ظفار"[126] . وبعد شهر سافر فيليبس ونائب رئيس الشركة

إلى مسقط لتهيئة مقر رئيسي لإدارة الشركة[١٢٧] وعندما تأكد للسلطان بأن الشركة كانت جادة في البحث أمر مهندسيه العرب والعمال من القبائل لشق طريق عبر جبال قرة التي ترتفع أربعة آلاف قدم فوق مستوى سطح البحر كما قامت الشركة بعمليات الاستكشاف جواً، وحددت عدداً من المواقع لإجراء عمليات الحفر[١٢٨].

وفي عام ١٩٥٥م حفرت الشركة أول بئر استكشافية في منطقة الدكل[١٢٩] إلى عمق ١٢ ألف قدم ولكن تبين أن البئر جافة[١٣٠] وبعد ذلك بعامين من الحفر والتنقيب عثرت شركة ستي سيرفس على النفط وبشكل مفاجئ عام ١٩٥٧م بحقل مرمول في ظفار غير أنه لم يكن ذا صفة تجارية ونوعيته كانت ثقيلة وغير مطلوبة في الأسواق العالمية آنذاك[١٣١].

واستمرت شركة خدمات المدن وريتشفيلد في حفر آبار استكشافية أخرى في المنطقة نفسها وحتى عام ١٩٦١م كانت الشركتان قد حفرتا ٢٣ بئراً ست منها يصل عمقها إلى ١٠ آلاف قدم. وقد أنفقت الشركتان ما يقارب ٣٠ — ٤٠ مليون دولار في محاولاتهما لاستخراج النفط للإنتاج التجاري[١٣٢]. مما دفع الشركة إلى التنازل عن هذا الامتياز عام ١٩٦٢م لمجموعة من الشركات المستقلة التي كانت تتكون من كونسورتيوم مؤلف من شركة جون دبليو ميكوم[١٣٣] (Mecom) وشركة النفط الصافي (Pure Oil Company) ومن ثم دمج الكونسورتيوم عام ١٩٦٥م بشركة النفط العالمية (World Oil Company)[١٣٤]، وقامت الشركة بحفر خمس آبار في ظفار يتراوح عمقها بين ٣٠٠ قدم إلى ١١,٦٠٠ قدم وظهر النفط في ثلاث منها[١٣٥]، وفي عام ١٩٦٥م دخلت شركة النفط العالمية كشريك ثالث في الامتياز. وكانت هذه الشركات النفطية قد استبعدت من مناطق الشرق الأدنى بسبب هيمنة الشركات الكبرى، ولم يكن أمامها إلا أن تراهن على وجود النفط في ظفار بشكل تجاري[١٣٦] غير أن الحظ لم يحالفها بسبب بدء النشاط المسلح الذي قامت به جبهة تحرير ظفار[١٣٧] اليسارية، في الوقت الذي بدأت فيه الشركة نشاطاتها، مما أدى إلى عدم سير أعمالها بشكل مشجع خاصة بعد قيام الثوار بتفجير إحدى شاحنات الفريق النفطي التابع لها منذ الأيام الأولى الذي تفجر فيها نشاط ثوار ظفار مما أدى إلى تخلي الشركة عن هذا الامتياز[١٣٨].

وأعيدت منطقة ظفار إلى شركة تنمية نفط عمان بعد أن عقدت الشركة اتفاقية مع السلطان سعيد بن تيمور في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٩م وتضمنت إدخال بعض

التعديلات على الاتفاقية التي عقدتها الشركة عام ١٩٦٧م . وأهم التعديلات جعل الاتفاقية تشمل منطقة ظفار . وقد نصت المادة ٦/٣ على أنه إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية في منطقة ظفار خلال ٦ أعوام فإن الشركة تتخلى في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م عن ١٥ ألف ميل مربع . ونصت المادة ٧/٣ على أنه إذا لم يتم الاكتشاف التجاري خلال ستة أعوام من تاريخ النفاذ فإن الشركة تتخلى عن كامل المنطقة . ونصت المادة ٩/أ على أن تدفع الشركة خلال ١٤ يوماً من تاريخ النفاذ مبلغ ١٥٠ ألف جنيه إسترليني، كما تدفع إيجاراً خلال ١٤ يوماً من تاريخ النفاذ وكل عام بعد ذلك بالنسبة لمنطقة ظفار قدره ١٠٠ ألف جنيه إسترليني حتى تاريخ الاكتشاف التجاري(١٣٩) وقدره ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني في العام على أساس معدل يومي خلال الفترة من تاريخ الاكتشاف التجاري حتى بدء التصدير، ثم يتوقف الإيجار بعد ذلك . ونصت المادة ٩/ب أن تدفع الشركة عند بلوغ معدل التصدير لمدة ٣٠ يوماً متتابعة ١٠٠ ألف برميل يومياً مبلغ مليون جنيه إسترليني وعند بلوغه معدل ٢٠٠ ألف برميل في اليوم مبلغ مليون جنيه إسترليني، وعند بلوغ معدل ٣٠٠ ألف برميل في اليوم مبلغ مليون جنيه استرليني كذلك(١٤٠) .

الامتيازات في المنطقة المغمورة

في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥م أعطى السلطان وندل فيليبس امتيازاً يمتد على طول ٣٠٠ميل على طول السواحل العمانية من خطمة ملاحة التي تتاخم مشيخة الفجيرة، حيث يلتقي خليج عمان بالبحر العربي إلى رأس الحد، بينما يمتد عرضاً تحت عمق ١٠٠٠ قدم تحت الماء(١٤١) . وفي الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٦٥م قام فيليبس بمنح الامتياز إلى واحدة من شركات النفط الألمانية الغربية هي شركة ونترشال اكتين جسل شافت في كاسل (Wintershail Aktien Gesell Schaft of Kassel) لقـــاء ٥٪ من الامتياز(١٤٢) .

وفي العام نفسه حصل على امتياز آخر يغطي ٤٥٠ ميلاً من رأس الحد إلى رأس منجي المقابل للمحيط الهندي(١٤٣)، وفي عام ١٩٦٧م وسعت هذه الرقعة لتشمل المياه الإقليمية التي تخلت عنها شركة تنمية نفط عمان(١٤٤) . وقد أجرت ونترشال في العام

نفسه مسحاً زلزالياً لجميع المنطقة المغمورة ولكنها بسبب تناقص دعم الحكومة الألمانية للمخاطر الخارجية اضطرت للبحث عن شركاء فباعت ٢٠ ٪ من ملكيتها إلى شركة يونيون كاربيد (Unyoun Kirbeaide)[١٤٥] . كما باعت ٢٠٪ إلى شركة شل وتولت شركة النفط الفرنسية ملكية ما كان يخص شركة دوتش أبردويل Aabrudil Dotch Company) وهكذا أصبحت ملكية الأسهم على النحو التالي : ونتر شال ٢٥٪، ويونيون كاربيد ٢٠٪، وشل ٢٠٪ وشركة النفط الفرنسية ١٢,٥٪ والشريكان الألمانيان الأصليـان جلنسبرج (Guilnispurg) ودوتش شـختباو (Dotsh, Shiktibaw) ١٢,٥٪ و١٠٪ على التوالي[١٤٦] .

وبدأت أول عملية حفر تنقيبية عام ١٩٦٨م على منصة عائمة في المنطقة المغمورة على بعد ٣٠٠قدم من شاطئ الباطنة[١٤٧] .

سبلة طلال ياسين

الهوامش

١ – سي. يو. أتجيسون بي.سي.إس.، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٤٠.

٢ – خليل إبراهيم صالح المشهداني، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٩١٣–١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٦، ص١٣٢.

٣ – طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨–١٩٣٩م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٢م، ص٣٣٣.

٤ – فقد حصلت بريطانيا على تعهد من شيخ البحرين عام ١٩١٤م وحاكم قطر عام ١٩١٦م. للمزيد من التفصيل راجع خالد بن محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسات الدولية قضايا ومشكلات، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٦م، ص٤٣.

٥ – سي.يو. أتجيسون، بي.سي.إس.، المصدر السابق، ص٣١٧–٣١٨.

٦ – فاضل محمد الحسيني، التنافس البريطاني الأمريكي حول امتياز النفط في عمان ١٩٢٢–١٩٣٧، مجلة الوثيقة البحرينية، العدد السابع والثلاثون، السنة التاسعة عشرة، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١، ص١٥٨.

٧ – المصدر نفسه، ص١٦٠.

٨ – جمال زكريا قاسم، الخليج العربي – دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤–١٩٤٥، دار الفكر العربي، ط ١، القاهرة ١٩٧٣م، ص٥٠٧.

٩ – وليم نوكس دارسي : رجل أعمال استرالي منحه شاه فارس مظفر الدين أول امتياز نفط في الشرق الأوسط ووقع الاتفاق في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٠١م وتضمن الامتياز بلاد فارس كافة عدا المقاطعات الشمالية القريبة من روسيا. وفي عام ١٩٠٨م في مسجد سليمان تم اكتشاف النفط وبعد ثلاثة أشهر أعيد تنظيم مصالح دارسي ضمن شركة أطلق عليها شركة النفط الأنجلو فارسية Anglo-Persian Oil Company. عبد الحميد الأحدب، المصدر السابق، ص٣٦.

١٠ – شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات – شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة ١٩٥٢م، ص١٠٢ .

١١ – عبد الله وليمسون : هو إنجليزي اعتنق الدين الإسلامي في عدن وتزوج من إحدى نساء قبيلة بدوية عراقية . ظل يتنقل في أرجاء الجزيرة العربية وأدى فريضة الحج مرتين . للمزيد من التفاصيل عن الرحلة راجع مجلة أخبار شركتنا، مجلة فصلية تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام لموظفي شركة تنمية نفط عمان، العددان الثالث والرابع لعام ١٩٩٠م، ص٧–٨ .

١٢ – حول نص الاتفاقية أنظر : خليل إبراهيم صالح المشهداني، المصدر السابق، ملحق رقم ٦، ص١٦٤–١٦٦ .

١٣ – المصدر نفسه، ص١٣٤ .

١٤ – جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٥٠٨ .

١٥ – روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص٣٦١ .

16 - R.W. Bailey, Records of Oman 1867-1947-Vol. VII, Economic Affairs. Archive editions England, 1988, P.228.

١٧ – طيبة خلف عبد الله، العلاقات العمانية الأمريكية ١٩٣٠–١٩٥٨، أطروحة دكتوراة غير منشورة، البصرة ١٩٩٦م، ص٤٧ .

18 - R.W. Bailey, Historical Affairs, 1913-1947, Vol. II, P. 446.

19 - Bailey, Economic Affairs, Confidential British Residency, Consulate General, Vol. VII, Bushire, date 20th July1934, P.230-232.

20 - The "Persian" Gulf Historical Summaries 1907-1953, Historical Summary of Events in the "Persian" Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953, Archive editions, England, 1987, P.190.

٢١ – طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص٣٣٤ .

٢٢ – فاضل محمد الحسيني، التنافس البريطاني الأمريكي، المصدر السابق، ص١٦٠ .

٢٣ – شركة امتيازات النفط المحدودة : وهي شركة متفرعة من شركة نفط العراق .

24 - The "Persian" Gulf Administration reports 1873-1947, Vol. IX, 1931-1940. Administration report of the "Persian" Gulf for the year 1936. Archived editions. England, 1986, review Arab side retro retrospect, 1926-1936, P.3.

٢٥ – طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص٣٣٥ .

٢٦ - The "Persian" Gulf Administration reports, 1931-1940, Vol. IX, Administration report of the Kerman and Bader Abbass Conculates for year 1937, Chapter IV, P.31.

٢٧ – جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٥٠٩ .

٢٨ – طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص٢٣٥–٢٣٦ .

٢٩ – طالب محمد وهيم، المصدر نفسه، ص٣٣٦ ؛ وفاضل محمد عبد الحسين، العلاقات البريطانية العمانية ١٩١٣–١٩٣٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الرباط، ١٩٩٥، ص١٥١ .

٣٠ – للاطلاع على النص الكامل لرسالة السلطان سعيد بن تيمور إلى الميجر أ.ر.بي. واش القنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ١١ حزيران (يونيو) عام ١٩٣٧م ينظر : Bailey, Economic Affairs, Vol. VII, P.237.

٣١ – شركة نفط العراق : I.P.C. تأسست في عام ١٩٣٥م وأصبحت تمثل المصالح البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية، وكونت هذه الشركة شركة فرعية لاستغلال نفط الساحل العماني وسميت شركة الامتيازات النفطية المحدودة، محمد الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، الكويت ١٩٧٥، ص٢٦ .

٣٢ - The "Persian" Gulf Historical Summaries 1907-1953, Vol. II, Historical Summary of Events in the "Persian" Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953, P. 191.

٣٣ – للمزيد من التفاصيل حول النص الكامل للاتفاق ينظر : إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى وحتى عام ١٩٧٣م، ط ١، قطر ١٩٨٥، ص١٦٠–١٦١ .

٣٤ – فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة سعيد محيو وحازم صاغية، ط ٣، ١٩٨١م، ص٤٣٢ .

٣٥ – جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٣٢ .

٣٦ – قاد الإمام سالم الخروصي والشيخ عيسى بن صالح في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩١٥م قوة تألفت من ٣٠٠ مقاتل وقابلهم السلطان سعيد بن تيمور على رأس قوة ضمت ٧٠٠ جندي . وكان لانعدام التكتيك من جانب قوات الإمام سبباً في هزيمتهم وعودتهم إلى المرتفعات الداخلية دون التفكير في إعادة الكرة مرة ثانية، روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص٣٥٢ .

37 - The "Persian" Gulf Administration reports 1873-1947, Vol. IX, 1931-1940, Administration Report of the Political Agency Muscat for 1938, Chapter VII, Archive Editions, England, 1989,P.39. – ٣٧

٣٨ – الظاهرة : تقع إلى شمال غرب عمان وهي مهمة لسببين : أولهما أن حقول النفط المهمة وحقل الفهود ويبال تقع فيها، وثانيهما أنها معبر بين عمان وبقية أنحاء شبه الجزيرة العربية . وبالتالي فإنها عرضة للتأثيرات الخارجية والهجمات من المنطقة الساحلية وتقع خارج سلطة الإمامة، لازم لفتة ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عمان ١٩٥٥–١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، البصرة، ١٩٨٤، ص١٧ .

39 - John C. Wilkinson, The Imamate Tradition of Oman, Cambridge University, first published 1947,P. 277. – ٣٩

40 - The "Persian" Gulf Administration report 1873-1947 Vol. IX, 1931-1940 Administration report of the Political Agency Muscat for 1938, Chapter VII, Archive editions, 1989, P.39. – ٤٠

٤١ – تقع البريمي جنوب الخليج العربي بين شبه جزيرة قطر غرباً وشبه جزيرة رؤوس الجبال شرقاً وتتكون واحة البريمي من تسع قرى وهي قرية الهيلي، قرية القطارة، قرية الجيمي، قرية المعترض، قرية العين، قرية صعرا، قرية حماسة، قرية البريمي، قرية الجاهلي . للمزيد من التفاصيل حول موقع وأهمية البريمي ينظر أمير علي حسين، الخلاف الحدودي حول واحة البريمي بين السعودية وعمان وأبوظبي، رسالة ماجستير غير منشورة، البصرة، ٢٠٠١، ص٧ وما بعدها .

42 - John C. Wilkinson, Op. Cit., P. 277-278. – ٤٢

43 - The "Persian" Gulf Administration report 1873-1947 Vol. IX, 1931-1940, Administration Report of the Political Agency Muscat for 1938, Chapter VII, P.39. – ٤٣

٤٤ – مجلة أخبار شركتنا، العددين ٣–٤ لعام ١٩٩٠م، ص٩ .

٤٥ – روبرت جيران لاندن، المصدر السابق، ص٣٦٨ .

46 - Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953, Documents from the India Office, London Receding The Negotiations and Agreements for the first land-based oil concession in Kuwait, Bahrain, Qatar, The Trucial States and Muscat and – ٤٦

Oman. Archive editions, 1989, Letter from Saiyid bin Taimur Sultan of Muscat and Oman to Britannic Majesty's Consulate Muscat, Dated 7th April, 1946, P. 558.

47 - Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953, letter from R.I.Hallows, Esquire Political Agent Muscat to the Honb'le the Political Resident Persian Gulf Bushire, Dated 13th April, 1946, P. 560. — ٤٧

48 - A.G.C. Note of Meeting held at the India Office on 30th April 1946,to Exploration of Muscat / Trucial Coast hinterland by Petroleum Concessions Limited. P. 562. — ٤٨

49 - A.G.O.C. Telegram S6, from Secretary of State for Indian Office, London to Political Resident, "Persian" Gulf, Bushire dated at the 5th May, 1946, P. 560. — ٤٩

٥٠ — محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات المتحدة وجيرانها، ط ١، الكويت، ١٩٨١م، ص٢٨٤– ٤١٨ .

51 - A.G.O.C. Note of Meeting held at the Indian Office on 15th October, 1946, to Exploitation of oil resources Muscat and Oman, P. 575. — ٥١

52 - Ibid., P. 575. — ٥٢

٥٣ — ناصر العثمان، السواعد السمر — قصة النفط في قطر، قطر ١٩٨٢م، ص٥٤ .

٥٤ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج . . . ، المصدر السابق، ص١٣٣ .

55 - John C. Wilkinson, Op. Cit., P. 283. — ٥٥

56 - Ibid, P. 284. — ٥٦

٥٧ — محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص٢٨٤ .

58 - John C. Wilkinson, Op. Cit., P. 285. — ٥٨

٥٩ — روبرت جيراى لاندن، المصدر السابق، ص٣٦٨ .

٦٠ — عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول (الأساس) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي والمملكة العربية السعودية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٥٥، ص٣٩٧ .

٦١ — للمزيد من التفصيل حول نزاع البريمي ينظر : أمير علي حسين، المصدر السابق، ص٥٧ .

٦٢ – مجلة أخبار شركتنا، العددان ٣ و٤ لعام ١٩٩٠م، ص٩ .

٦٣ – صلاح العقاد، معالم التغير في دول الخليج العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢م، ص٩٦–٩٧.

٦٤ – علية السيسي، مسقط وعمان والتطورات السياسية الأخيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣، المجلد السابع، كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، ص١١٦ .

٦٥ – لمزيد من التفصيل لتدخل البريطانيين في عمان ينظر : علي الفياض، حرب الشعب في عمان، ط ١، بيروت، ١٩٧٥م، ص٣٥ وما بعدها .

٦٦ – جيمس موريس، سلطان في عمان، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.، ص١٢ .

٦٧ – دائرة العلاقات العامة والإعلام، شركة تنمية نفط عمان، قصة شركة تنمية نفط عمان، ص٦ .

٦٨ – الدقم : وتقع على الساحل الجنوبي وقد أقيمت قاعدة التموين فيها .

٦٩ – جي بي كلي، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، الجزء الأول، بغداد، ١٩٨٤م، ص٢٢٢ .

٧٠ – محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص٢٩٣ .

٧١ – غالب بن علي الهنائي : تسلم الإمامة في ٤ تموز (يوليو) ١٩٥٤م بعد الإمام الخليلي وكان يرى أن الوقت قد حان للخروج من سياسة العزلة التقليدية التي سار عليها الأئمة من قبله ودعا الإمام إلى استقلال عمان عن مسقط، وأعلن عدم مشروعية التنقيب عن النفط في المناطق التابعة للإمامة . للمزيد من التفصيل ينظر : باسمة عبد العزيز العثمان، الموقف العراقي من التطورات السياسية في عمان ١٩٦٤–١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، البصرة، ٢٠٠١م، ص٣٩ .

٧٢ – رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط – هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ و ١٩٧١م، بيروت ط ١، ١٩٧٣، ص٢٨٧ .

٧٣ – 73 - Clement, F. A., Oman The Reborn land, Longmans Group ltd. 1980, P. 52.

٧٤ – عبري : وهي بلدة هامة تقع إلى الجنوب الشرقي من البريمي وكانت خاضعة للإمامة منذ عام ١٩٢٥م حيث كان يعين والياً عليها من قبل الإمام ولم يكن للسلطان أي نفوذ فعلي عليها . وثائق الحكومة السعودية، جـ ١، المصدر السابق. ص٣٥٦ .

٧٥ – جي. بي. كلي، المصدر السابق، ص٢٢٣ .

٧٦ — قوة ميدان مسقط وعمان : هو الجيش الذي أقامته شركة النفط من أجل حماية مصالح الشركة في مواصلة عمليات التنقيب في منطقة الظاهرة وهذه المنطقة محاطة بجبال وهي تحت سيطرة الإمام . جيمس موريس، المصدر السابق، ص١١-١٢ .

٧٧ — 77 - Peterson, J. E., Oman in the 20th Century, London, 1978, P. 182.

٧٨ — 78 - Clements, F. A., Op. Cit., P. 53.

٧٩ — جيمس موريس، المصدر السابق، ص١٣ .

٨٠ — المصدر نفسه، ص١٢ .

٨١ — جمال زكريا قاسم، الخليج العربي — دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١م، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٧٠ .

٨٢ — نزوى : عاصمة عمان الداخل، تقع تحت سطح الجبل الأخضر وتحيط بها سلسلة جبال من جميع الجهات، عادل رضا، عمان والخليج — قضايا ومناقشات، مصر ١٩٦٩م ص٢٠٢ .

٨٣ — وندل فيليبس : وهو أحد المغامرين الأمريكان الذين شكلوا مع أشباههم من الأوروبيين ظاهرة ارتبطت باكتشاف النفط ومحاولاتهم للحصول على امتيازات من شيوخ المنطقة لكي يبيعوها بأعلى الأثمان على الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط بأوروبا وأمريكا، وكان يبدي اهتماماً بالآثار واتخذ ذلك غطاءً لاهتماماته النفطية . ولفيليبس كتابان هما : تاريخ عمان وعمان المجهولة الذي يروي فيه قصة لقائه بالسلطان سعيد بن تيمور، مركز البحوث والمعلومات، أمريكا في عمان ١٨٣٣-١٩٨٠، دور عمان في استراتيجيتي نيكسون وكارتر، بغداد، بدون تاريخ، ص٨٤-٨٥ .

٨٤ — وندل فيليبس، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط ٢، ١٩٨٣، ص١٨٨-١٨٩ .

٨٥ — جيمس موريس، المصدر السابق، ص٢٠ .

٨٦ — الفهود : تقع هذه المنطقة في الجهة الشمالية الغربية من السلطنة، وحفر فيها أول بئر فهود ١ إلى عمق ثلاثة آلاف متر إلا أنه لم يكن منتجاً، وفي عام ١٩٦٤م تم اكتشاف حقل الفهود (وهو أول حقل يتم ربطه بخط الإنتاج عام ١٩٦٧م) . مجلة أخبار شركتنا، العددان الثالث والرابع لسنة ١٩٩٠م، ص١٢ .

٨٧ — دائرة العلاقات العامة والإعلام، شركة تنمية نفط عمان، المصدر السابق، ص٦ .

٨٨ — للتفاصيل عن تجدد الصراع بين الإمامة والسلطنة أنظر : لازم لفته ذياب، المصدر السابق، ص٤٦-٥٦ .

٨٩ — مجلة أخبار شركتنا، العدد الرابع، ١٩٩٥م، ص٢٩ .

٩٠ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط . . ، المصدر السابق، ص١٦٥ .

91 - Benjamin Shwadran, The Middle East Oil and Great Powers, (Israel) Universities Press, 1973, P. 437. ; John Towsend, Op. Cit., P. 20. — ٩١

٩٢ — مجلة أخبار شركتنا، العددان ٣-٤ لعام ١٩٩٠، ص١٤ .

93 - Mohamed Bin Musa Al-Yousef, Oil and the Transformation of Oman (1970-1995), London, 1995. P. 27. — ٩٣

٩٤ — ميناء الفحل : كان ميناء الفحل يعرف قبل عام ١٩٦٧م بسيح المالح دلالة على السبخات التي كانت تنتشر في المنطقة لكن مع تصدير أول شحنة من النفط الخام العماني في تموز (يوليو) ١٩٦٧م رأى السلطان سعيد بن تيمور أملاً في مستقبل عمان فاقترح اسم سيح الحلو في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٨م غير أن ميناء الفحل أصبح هو الاسم الرسمي فيما بعد وسجل فيه كميناء خاص في الجهات الرسمية . للمزيد من التفاصيل حول الميناء ينظر : مجلة أخبار شركتنا، العدد الثالث لعام ١٩٩٨م، ص١٩-٢٠ .

٩٥ — مجلة أخبار شركتنا، العددان الثالث والرابع لعام ١٩٩٠م، ص١٤ .

٩٦ — المصدر نفسه، ص١٥-١٦ .

٩٧ — سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية — منطقة الخليج، ط ١، الدوحة، ١٩٧٨م، ص ٦١٥-٦١٦ .

٩٨ — بلغت حمولة الناقلة حوالي ٥٤٣,٨٠٠ برميل من النفط العماني الخام بسعر ١,٤٢ دولار أمريكي للبرميل الواحد، مجلة أخبار شركتنا، العدد الرابع لسنة ١٩٩٥م، ص٣٢ .

٩٩ — ففي الرابع من حزيران (يونيو) اجتمع وزراء بعض الدول المنتجة للنفط في بغداد وحضر الاجتماع ممثلون من كل من مصر والعراق والجزائر وليبيا والكويت والسعودية ولبنان وسوريا وقطر والبحرين وأبوظبي، واتخذ في اليوم التالي قرار عام بالإجماع بإيقاف ضخ النفط العربي ومنع بيعه لأي دولة ترتبط بالاعتداء على أي دولة عربية، أو تتخذ موقفاً إيجابياً من ذلك الاعتداء، للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، ط ١، ١٩٨٥م، ص٨٤ .

١٠٠ — وزارة النفط والمعادن، أهم المنجزات للعشر سنوات الماضية ١٩٧٠-١٩٨٠، المطابع العالمية، روي، سلطنة عمان، ص١٩ .

١٠١ — وزارة التجارة والصناعة، الاقتصاد العماني في عشر سنوات ١٩٧٠-١٩٨٠، المطابع العالمية ١٩٨٠، ص ١٣٤-١٣٥ .

١٠٢ — ناطق السكوني، نظرة مركزة في أوضاع سلطنة عمان الاقتصادية، بغداد، ١٩٧١م، ص١٧٠ .

١٠٣ — مجلة أخبار شركتنا، العددان ٣-٤، ١٩٩٠، ص١٦ .

١٠٤ — مجلة عالم النفط، المجلد الأول، العدد السادس عشر في ٧ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٦٨م، ص٦ .

١٠٥ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٧ .

106 - A.G.O.C. Note of Meeting held at the Indian Office on 15th October, 1946, to Exploitation of oil resources Muscat and Oman, P. 575-576. — ١٠٦

107 - A.G.O.C. Memorandum about the visit of Mr. Altounian to the Sultan of Muscat, Oman and Dhofar, P. 579. — ١٠٧

108 - A.G.O.C.Instructions to field Party for Geological Reconnaissance of Southeastern Hadhramaut, the Mahra and Dhofar, P. 618. — ١٠٨

109 - The "Persian" Gulf Historical Summaries 1907-1953, Vol. II, Historical Summary of Events in the "Persian" Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953, P. 192. — ١٠٩

١١٠ — أمريكا في عمان، المصدر السابق، ص٨٥ .

111 - Confidential U.S. State Department, Centra files. Saudi Arabia 1950-1945, Internal Affairs Decimal Number, 186A.886A and 986A and foreign affairs Decimal Number 68A and 611. 86A Rell 8 of 10, P. 38-40. — ١١١

112 - Leonard Mosley, Power play, the Tumultuous world of Middle East Oil 1890-1973, Great Britain, 1973, P. 199. — ١١٢

113 - Wen Dell Phillips, Unknown Oman, Great Britain. 1960. P. 240. — ١١٣

114 - Richard O`Connor, The Oil Barons Men of Greed and Grabdeur, United States of America, 1971, P. 351. — ١١٤

115 - Ibid., P.351. — ١١٥

116 - Wendell Phillips, Op. Cit., P.241. — ١١٦

117 - Ibid., P. 242. — ١١٧

118 - Ibid., P. 243. — ١١٨

119 - Ibid., P. 243. — ١١٩

١٢٠ — 120 - Ibid., P. 243.

١٢١ — 121 - Confidential U.S. State Department Saudi Arabia, Internal foreign affairs 1950-1954m rell 7 of 10, P. 981.

١٢٢ — لعقد الامتياز ينظر : إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط . . .، المصدر السابق، ص٢٠٣ .

١٢٣ — 123 - Benjamin Shwadrn, Op. Cit., P.437.

١٢٤ — 124 - Wendell Phillips, Op. Cit., P. 243.

١٢٥ — 125 - Richard O`connor, Op. Cit., P. 352.

١٢٦ — 126 - Wendell Phillips, Op. Cit., P. 244.

١٢٧ — 127 - Ibid., P. 245.

١٢٨ — طيبة خلف عبد الله، المصدر السابق، ص١١٦ .

١٢٩ — الدكل : تبعد حوالي ١٤٠ ميلاً إلى الداخل من صلالة .

١٣٠ — 130 - Pauline Searle, Dawn Over Oman, London, 1979, P. 35.

١٣١ — دائرة العلاقات العامة — شركة تنمية نفط عمان، النفط والغاز في عمان، ص٤ .

١٣٢ — 132 - Richard O`connor, Op. Cit., P. 355.

١٣٣ — جون ميكوم، هو أحد أكبر خمسة مستقلين بإنتاج النفط في العالم، وقد فتح ميكوم آبار تكساس ولويزيانا وحصل على امتيازات في كولومبيا والشارقة وعجمان واليمن. Wendell Phillips, Op. Cit., P. 246.

١٣٤ — فرد هوليداي، المصدر السابق، ص٢٢٩ .

١٣٥ - 135 - Richard O`connor, Op. Cit., P. 356.

١٣٦ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة . . . ، المصدر السابق، ص١٦٤ .

١٣٧ — جبهة تحرير ظفار : نشأت جبهة تحرير ظفار عن تنظيمي "الجنود الظفاريين والجمعية الخيرية الظفارية" حيث اتخذت الأخيرة طابعاً إصلاحياً اجتماعياً، وتعد كلا الحركتين امتداداً لحركة القوميين العرب التي بدأت بتأسيس فروع لها في مختلف أنحاء الوطن العربي . عبد الله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥-١٩٧٥ (د.ت.)، ص٥٣ .

١٣٨ — فرد هوليداي، المصدر السابق، ص٢٢٩ .

١٣٩ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦١٦-٦١٧ .

١٤٠ — المصدر نفسه، ص٦١٦-٦١٧ .

١٤١ — 141 - Wendell Phillips, Op. Cit., P. 247.

١٤٢ — 142 - Richard O`connor, Op. Cit., P. 356.

١٤٣ — 143 - Ibid., P. 357.

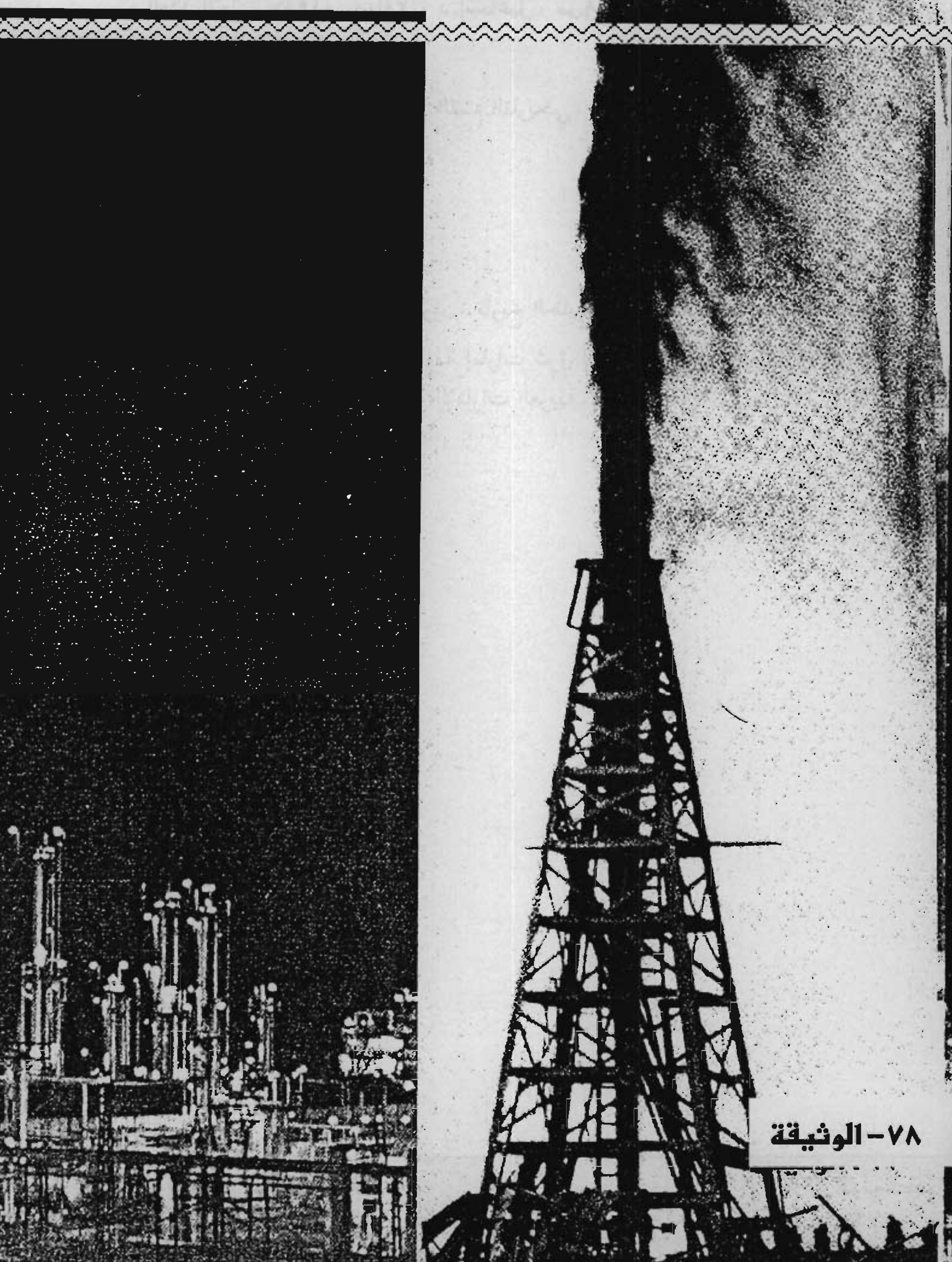
١٤٤ — 144 - Benjamin Shwadran, Op. Cit., P.438.

١٤٥ — يونيون كاربيد : وهي شركة أمريكية كبيرة للكيماويات تقوم بتوظيف أموالها في مشاريع متنوعة .

١٤٦ — مجلة عـــالم النفـــط، المجلد الأول، العـــدد ١٣ في ١٦ تشرين الثـــاني (نوفمبر)، ١٩٦٨م ص٥ .

١٤٧ — مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣ في ٧ كانون الثاني، ١٩٧١م، ص١١٧ .

الامتيازات



النفطية في سلطنة عمان

[القسم الثاني] تطور الامتيازات النفطية

في المنطقتين الشمالية والوسطى من عمان

بقلم : سبلة طلال ياسين

في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، قام السلطان قابوس بن سعيد[١] بحركة تغيير في بلاده وذلك بتنحية السلطان السابق عن جميع مناصبه . وبهذه الحركة تكون عمان قد وصلت مرحلة سياسية جديدة . وأول مرسوم أصدره السلطان قابوس كان تغيير اسم الدولة من سلطنة مسقط وعمان إلي سلطنة عمان . وهي خطوة مهمة باتجاه توحيد السلطنة التي لم تتحقق إلا مؤخرا .

كذلك اتجه السلطان قابوس إلى تطبيق السيطرة المركزية وضم المناطق التي كانت خارجة عن سيطرته في الساحل والداخل[٢] . ويبدو أنه كان لشركة نفط عمان والضباط البريطانيين الدور الكبير في تحرك القوات العمانية التي أحاطت بالسلطان سعيد بن تيمور[٣] .

وكان اندلاع الثورة في ظفار والجبل الأخضر بقيادة الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج، من أهم الأسباب التي تطلبت إحداث الإصلاح في السلطنة، حتى لا يحدث تغيير متطرف يمس المصالح الغربية والنفطية في المنطقة[٤] .

في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٧٠م قام السلطان قابوس بأول زيارة له لإدارة شركة تنمية نفط عُمان[٥] بعد الانفجار الذي وقـع في ١٧ أغسطس (آب) عـام ١٩٧٠م بالبئر جبال-١٤[٦] . وشهد عام ١٩٧١م ارتفاع أسعار النفط نتيجة للمفاوضات التي تمت بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الظهران في ١٤ فبراير (شباط)١٩٧١م[٧] . وبالرغم من أن سلطنة عُمان ليست عضواً في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (Organization of Petroleum Exporting Countries)[٨] . ففي ٢٣ فبراير (شباط) عام ١٩٧١م وقع السلطان قابوس اتفاقية مع شركة شل وشركة النفط الفرنسية، الشريكتين في شركة تنمية نفط عُمان تطبق بموجبها شروط اتفاقية طهران التي تتناول أسعار النفط لخمس سنوات على إنتاجها في السلطنة، وقد ارتفع السعر المعلن من مزيج خام عُمان للتصدير، الذي تبلغ كثافته ٣٣ درجة وفق مواصفات معهد البترول الأمريكي من ١,٨٢ دولار للبرميل إلى ٢,٢٠ دولار ثم ارتفع مرة أخرى في الأول من يونيو (حزيران) إلى ٢,٣١ دولار[٩]، ظلت شركة تنمية نفط عُمان طوال السبعينات تجاهد من أجل الحفاظ على معدلات إنتاجها واستعاضت الكميات المنتجة من قاعدة الاحتياطي والعمل في الوقت نفسه على تطوير نفسها لتصبح شركة محترفة في مجال نشاطها[١٠] .

تابعت الشركة أعمال الاستكشاف المكثفة بإجراء المسوحات الزلزالية والجيوفيزيائية وحفر الآبار الاستكشافية مما أدى إلى اكتشاف المزيد من حقول النفط والغاز[١١] . وشهد عام ١٩٧٢م كثيراً من المفاوضات والمساومات بين دول الأوبك وشركات النفط العالمية لزيادة الأسعار المعلنة وتعويض الانخفاض الذي طرأ على قيمة الدولار الأمريكي . وبعد مساومات حادة توصل الجانبان إلى اتفاقية جنيف في ٢٠ ديسمبر (كانون الثاني) عام ١٩٧٢م التي نصت على زيادة إضافية مقدارها ٨,٤٩ دولار[١٢] كما قادت منظمة الأوبك مبدأ المشاركة[١٣]، وهو إلزام الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات التقليدية بأن تتنازل عن جزء من رأس المال لصالح الشركات الوطنية بنسبة ٥١٪ مما يسمح للشركات الوطنية بالسيطرة على إدارة أعمال الشركات العاملة لديها[١٤] .

هذا الأمر دفع شركات النفط الأجنبية إلى إجراء مفاوضات بين أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي ممثلاً عن دول الخليج العربي وجورج بيريس ممثلاً عن الشركات صاحبة الامتيازات . وتم في نيويورك التوصل إلى اتفاق في ٥ ديسمبر (تشرين الأول)

١٩٧٢م يقضي بتحديد نسبة المشاركة بـ ٢٥٪ كمرحلة أولى حتى الأول من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٨، ثم تضاف نسبة ٥٪ سنوياً[١٥]، وفي الواقع أن مشاركة الدول المنتجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمواردها النفطية يعد خطوة مهمة في استعادة الدول المنتجة لزمام أمرها الاقتصادي وكذلك سيطرتها على مواردها النفطية عن طريق تثبيت أسعار التصدير .

انضمت سلطنة عُمان إلى هذا الاتجاه، ففي ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٧٣م تم تعديل الاتفاقية المبرمة بين حكومة السلطنة وشركة تنمية نفط عُمان، ونصت المادة الثالثة من الاتفاق على تخلي الشركة عن مقاطعة ظفار ومياهها الإقليمية ومساحات في بعض المناطق منها : أبو الطبول والبريمي واتفق على قيام الشركة في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٨٠م بالتخلي عن ٥٠,٠٠٠ ميل مربع[١٦] وبعد سبعة أشهر وفي ١٢ يوليو (تموز)١٩٧٤م تم تعديل هذه الاتفاقية مرة ثانية لزيادة حصة الحكومة من رأسمال الشركة إلى ٦٠٪ وذلك بأثر رجعي ابتداءً من الأول من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٤م[١٧] . وعلى هذا أصبحت حصص شركة تنمية نفط عُمان موزعة على النحو التالي :

١ — حكومة سلطنة عُمان ٦٠٪ .

٢ — شركة شل العالمية المحدودة للنفط ٣٤٪ .

٣ — الشركة الفرنسية المحدودة للنفط ٤٪ .

٤ — شركة بارتكس عُمان المحدودة ٢٪ .

وعقب توقيع اتفاقية المشاركة تم تكوين لجنة إدارية مشتركة من الحكومة والشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان لإدارة أعمال الشركة وطبقاً لنظام المشاركة فإن حكومة السلطنة تحصل على ناتج الأتاوى وضريبة الدخل المفروضتين على حصة الشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان والتي تبلغ ٤٠٪، كما أنها تحصل على حصة من الإنتاج النفطي للشركة تعادل ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج . وتتصرف الحكومة في هذه الحصة عن طريق بيع النفط لشركائها الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان، أو بيعه مباشرة إلى الشركات الأجنبية الأخرى[١٨] . اتجهت الحكومة منذ عام ١٩٧٣م لإبرام

مجموعة من الاتفاقيات الجديدة لاستكشاف النفط واستغلاله في السلطنة وقد حققت سياستها في هذا الصدد نجاحاً كبيراً . إذ تم بالفعل تكثيف الجهود الاستكشافية مما نتج عنه العثور على مناطق جديدة في حقول منطقة غابة حيث أنتجت ٢٣٣ مليون برميل وتشكل ١٨٪ من جملة إنتاج السلطنة بينما أنتجت حقول الفهود حوالي ١٠٢ مليون برميل وتعتبر سنة ١٩٧٦م هي السنة التي حقق فيها الإنتـاج النفطي العُماني قمته[١٩] .

جدول (١) تطور إنتاج النفط العُماني ١٩٧٠ - ١٩٨٠م[٢٠]

السنوات	الإنتاج اليومي (بالألف برميل)	الإنتاج السنوي (بالمليون برميل)
١٩٧٠	٣٣٢	١٢١,٣
١٩٧١	٢٩٤	١٠٧,٤
١٩٧٢	٢٨٢	١٠٢,٨
١٩٧٣	٢٩٣	١٠٧,٠
١٩٧٤	٢٩٠	١٠٥,٨
١٩٧٥	٣٤١	١٢٤,٦
١٩٧٦	٣٦٨	١٣٤,٣
١٩٧٧	٣٤٠	١٢٤,١
١٩٧٨	٣١٤	١١٤,٥
١٩٧٩	٢٩٥	١٠٧,٦
١٩٨٠	٢٨٢	١٠٣,٣

بالإضافة إلى اكتشاف النفط في سيح رول وحابور . وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي من الفهود (وسط السلطنة) لكن الإنتاج الفعلي لتلك الحقول لم يبدأ إلا في مطلع عام ١٩٧٥ بعد أن تم توصيل الحقول الخمسة بواسطة خط أنابيب جديد بقطر ٢٠ بوصة مع خط الأنابيب الرئيسي الذي يقع على بعد ٧٥ كيلومتراً شرق الفهود[٢١] . ويعد النفط المنتج من سيح رول خفيفاً وممتازاً في حين يعتبر نفط غابة الشمالي وسيح نهيده من النوع الجيد . أما نفط قرن علم وحابـور فهو من النوع الثقيل ويحتوي على مواد لزجة كبريتية[٢٢] .

وتطور النشاط الاستكشافي تطوراً كبيرا عندما بدأت الحكومة عقد اتفاقيات جديدة للتنقيب عن النفط مع عدد من شركات النفط العالمية، فقد عقدت عام ١٩٧٥م اتفاقين نفطيين وكان الأول منهما بتاريخ ١٤ مايو (أيار) عام ١٩٧٥م بين سلطنة عُمان طرفاً أول وآلف (ELF) وسوميتومو للتنمية النفطية (Sumitomo Petroleum Development Co.) طرفاً ثانياً للتنقيب عن النفط في منطقة أبو الطبول[٢٣] وكانت مدة الامتياز ٣٠ عاماً يجوز مدها عشرة أعوام إذا كان إنتاج النفط قائماً . وتنتهي الاتفاقية تلقائياً إذا لم يتم الاكتشاف التجاري للزيت خلال ستة أعوام[٢٤] وكانت منطقة الامتياز تشمل القطاع البري غربي عُمان المحاذي لحدود المملكة العربية السعودية وعن التزامات العمل كانت تشتمل على بدء أعمال الحفر خلال ثلاثة أشهر لبئر استكشافية واحدة على الأقل، وأن ينفق مبلغ أربعة ملايين دولار في الأقل خلال ثلاث سنوات الأولى[٢٥]، وبعد سداد ٢,٥ مليون دولار على أعمال الاستكشاف يتشاور الطرفان حول احتمالات النجاح في اكتشاف النفط أو نقل أعمال الاستكشاف لمنطقة أخرى من عُمان ويكون للطرف الثاني خلال الثلاث الأعوام الأولى الخيار بين التخلي عن كل مصالحة مع سداد الباقي من المبلغ المذكور في الفقرة الأولى، أو أن ينفق مبلغاً إضافياً قدره مليونا دولار خلال السنة الرابعة، ويجوز له خلال السنوات الأربع الأولى إما التخلي عن جميع مصالحه أو إنفاق ٢ مليون دولار خلال السنة الخامسة ثم ٢ مليون دولار أخرى خلال السنة السادسة .

ويجوز التخلي في أي وقت عن أي جزء أو عن كل منطقة العقد بشرط أداء الالتزامات المستحقة، ويجب أن تكون القطع المتخلى عنها ذات حجم وشكل مناسب مما يسمح بالقيام بعمليات نفطية فيها، ويكون المنح ١,٥ مليون دولار عنـد إبـرام العقد

و٢٥٠ ألف دولار عند اختيار الاستمرار في أعمال البحث في السنة الثالثة ومليون دولار خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الاكتشاف التجاري و٣ ملايين دولار خلال تسعين يوماً من بلوغ معدل الإنتاج ١٠٠ آلف برميل يومياً ثم عند بلوغ معدل الإنتاج ٢٠٠ الف برميل يومياً، ثم عند بلوغ المعدل ٣٠٠ الف برميل في اليوم و٧ ملايين دولار عند بلوغ المعدل ٤٠٠ آلف برميل يومياً[٢٦].

فيما يتعلق بالإيجار فيكون ١٠٠ آلف دولار سنوياً حتى تاريخ الاكتشاف التجاري ثم ٢٥٠ آلف دولار حتى بدء انتظام التصدير، وتشكل لجنة إدارة للإشراف على العمليات من خمسة أعضاء يكون ثلاثة منهم من الطرف الثاني واثنان ممثلان للسلطنة حتى إتمام الاكتشاف التجاري ثم يتعدل التشكيل بعد ذلك فيكون اثنان ممثلان للطرف الثاني وثلاثة ممثلون للسلطنة ويسترد الطرف الثاني للنفقات التي أنفقها على البحث من ٤٠٪ من الإنتاج كل عام إلى حين تمام الاسترداد، والباقي من الإنتاج يقسم بنسبة ٨٠٪ للسلطنة و٢٠٪ إلى شركة آلف وسوميتومو ويكون لكل طرف حرية التصرف في القسم الذي يخصه من الإنتاج ولا يدفع الطرف الثاني أي ضريبة أو رسوم على القسم الذي يحصل عليه من الإنتاج أو تصديره[٢٧].

أما فيما يتعلق بالتخلي فستتخلى الشركة عن ٢٥٪ من مساحة العقد الأصلية في نهاية السنة الخامسة و ٢٥٪ أخرى في نهاية السنة العاشرة و ٢٥٪ ثالثة في نهاية السنة الخامسة عشرة بشرط ألا يقع التخلي في جزء من حقل يجري فيه انتاج النفط.

ويعتبر النفط المكتشف في حقل أبو الطبول من النوع الخفيف جداً إذ تصل كثافته إلى ٤٥ درجة ويتم نقله عبر خط أنابيب طوله ١٠٠ كيلومتر حتى ينضم إلى خط أنابيب شركة تنمية نفط عُمان في منطقة تقع بين مرمول وقرن علم . كما عثرت الشركة على موقع آخر للنفط هو رملات وقد تبين أن نفطه من النوع الخفيف إذ تتراوح كثافته ما بين ٤١ درجة و٤٤ درجة[٢٨].

أما الاتفاقية الثانية فكانت بين سلطنة عُمان وشركة كوينتانا إنترناشيونال (Quintana International) للتنقيب عن النفط في منطقة سنينه[٢٩] ووقعت الاتفاقية في

٢٧ ديسمبر (كانون الأول)عام ١٩٧٥م وكانت مدة العقد ثلاثين عاماً يجوز مدها عشرة أعوام إذا كان إنتاج النفط قائماً .

أما من حيث التزامات العمل فيبدأ البحث خلال الستة الأشهر الأولى وإنفاق خمسة ملايين دولار خلال السنتين والنصف الأولى، ويكون للشركة حق التخلي كلية أو الاستمرار سنتين ونصف سنة أخرى . وأن تنفق خمسة ملايين دولار أخرى ثم بالمثل لمدة سنة أخرى مع إنفاق مليوني دولار .

ويكون التخلي عن ٢٥٪ في نهاية السنة الخامسة و ٢٥٪ في نهاية السنة العاشرة و ٢٥٪ نهاية السنة الخامسة عشرة . ويكون المنح ثلاثة ملايين دولار من تاريخ النفاذ و ٢٥٠ آلف دولار عند الاستمرار في العمليات بعد السنتين والنصف الأولى ومليون دولار خلال ستين يوماً من الاكتشاف التجاري وثلاثة ملايين دولار عند بلوغ معدل الإنتاج :

أ — ١٠٠ آلف برميل يومياً .

ب — ٢٠٠ آلف برميل يومياً .

جـ — ٣٠٠ آلف برميل يومياً .

و٧ ملايين دولار عند بلوغ معدل الإنتاج ٤٠٠ آلف برميل يومياً . ويكون الإيجار ١٠٠ آلف دولار سنوياً حتى تاريخ الاكتشاف التجاري ثم ١٥٠ آلف دولار حتى بدء التصدير[٣٠] .

وبعد ذلك عثر على حقل صغير يحتوي على غاز ومواد نفطية مكثفة، هذا الحقل الذي أطلق عليه اسم شمس في سنينه شمال غرب السلطنة على الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة[٣١] .

امتيازات المنطقة الجنوبية

يرجع تاريخ اكتشاف النفط في هذه المنطقة إلى أواسط الخمسينات عندما قامت شركة سيتي سيرفيس الأمريكية بالتنقيب عن النفط بشكل واسع في منطقة أمل ومرمول .

غير أنها لم تعثر فيها إلا على نفط لزج وثقيل[٣٢] . واستأنفت عمليات التنقيب عن النفط في ظفار بعد نهاية عام ١٩٧٥م عندما قضت الحكومة بشكل نهائي على حركة ظفار التي استمرت أكثر من ١٠ سنوات . وفي بداية عام ١٩٧٧م عاودت شركة تنمية نفط عُمان البحث عن النفط في هذه المنطقة وعثرت عليه في حقل رحب بالقرب من مرمول . وبالرغم من أن نوعية النفط المكتشف كانت ثقيلة فإن هذا الاكتشاف أعطى دفعة جديدة لعمليات التنقيب عن النفط في هذه المنطقة[٣٣] .

والجدير بالملاحظة أن الشركة استطاعت العثور على النفط في الأماكن نفسها التي فشلت الكثير من الشركات في الماضي من الاستدلال على وجود النفط فيها . ولما كانت جيولوجية المنطقة تستلزم تطوير أساليب التنقيب في الحقول الجنوبية فقد تم اتباع وسائل متطورة جداً لتذليل الصعاب التي تواجه عمليات البحث عن النقط، من أجل ذلك فقد وقعت اتفاقية في الثاني عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٧م من قبل وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن سعيد أحمد الشنفري مع شركة النفط البريطانية (British Petroleum) (BP) ومع شركة دوج الألمانية الغربية (Deatsche of West Germany) وأجيب الإيطالية (Agip of Italy) وكانت مساحة الامتياز تشمل منطقة مساحتها ٦٤ آلف كيلومتر مربع في مقاطعة ظفار، وتكون شركة النفط البريطانية هي المشغل للامتياز ومن شروط الامتياز أن تلتزم الشركات بحفر بئرين على الأقل خلال ثلاث سنوات وأن ينفق مبلغ ٣٩ مليون دولار خلال عملية البحث عن النفط[٣٤]، دفع ذلك الامتياز إلى اتخاذ قرار لتطوير الحقول الجنوبية لذا فقد بدأ مشروع ربط الحقول بخط أنابيب قرن علم[٣٥] وتوفرت أمام الشركة آنذاك ثلاثة خيارات لمسار خط أنابيب يحمل النفط من الجنوب .

كان الخيار الأول مد خط باتجاه الجنوب مروراً بجبل قرة إلى منطقة قريبة إلى جبل ريسوت بصلالة، في حين كان الخيار الثاني باتجاه الشرق عبر منحدرات الشومية إلى خليج كورياموريا . أما الخيار الثالث الذي تم تبنيه فكان ربط خط أنابيب الجنوب بخط النفط الرئيسي في الشمال في قرن علم[٣٦] . ومنذ ذلك الحين تمكنت شركة تنمية نفط عُمان من اكتشاف وتطوير العديد من حقول النفط في جنوب البلاد . وفي عام ١٩٧٨م تم العثور على النفط في مناطق بيريا وقهارير ومهجور وريما وجلمود وورونب وقط ونمر وجزال

وزويلة الشمالي الشرقي وسيالة وسويحات وكريم الغربي ونمر الغربي ووفرة وفياضة وأمين وظليمة وكوكب وبهجة وجودة وعنزور وبرهان وأحسان وجميل[٣٧] .

وفي عام ١٩٨٠م تغير الشكل القانوني لشركة تنمية نفط عُمان لصدور مرسوم سلطاني رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ في ٣١ حزيران يرخص بتأسيس شركة عُمانية ذات مسئولية محدودة برأسمال قدره ثمانية ملايين وستمائة آلف ريال عُماني بين حكومة سلطنة عُمان وشركة بارتكس العالمية وشركة النفط الفرنسية المساهمة وشركة باتركس عُمان[٣٨] وعليه أصبحت حكومة عُمان تمتلك في شركة تنمية نفط عُمان المحدودة ٦٠٪، وحصة شركة شل ٣٤٪، وحصة الشركة الفرنسية ٤٪، وحصة شركة باتركس ٢٪[٣٩] ويقوم بإدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة مدراء، خمسة منهم يمثلون الحكومة ويقوم برئاسة الشركة وكيل وزارة النفط والمعادن[٤٠] .

الامتيازات في المناطق المغمورة

في ٧ مارس (آذار) عام ١٩٧١ منح السلطان قابوس بن سعيد شركة ويندل فيليبس امتيازاً للتنقيب عن النفط في المناطق المغمورة يمتد مسافة ٥٤٠ ميلاً[٤١] على طول الساحل الجنوبي الغربي من رأس الحد إلى رأس منجي على حدود ظفار ويبلغ متوسط عرض الامتياز ٣١ ميلاً ويصل حتى ٧٥ ميلاً في النقطة الأكثر عرضاً منه ويشمل الجرف القاري حتى عمق ٦١٠ أمتار . وذكرت الشركة أن هذا الامتياز ربما كان أكبر امتياز من نوعه في المنطقة المغمورة منح في الشرق الأوسط[٤٢] ، وقد نص الامتياز على أن يحصل السلطان على ضريبة دخل قدرها ٥٥٪ وريع بمعدل ١٢,٥٪ وذكر فيليبس أن مبلغاً من المال سيدفع عند التوقيع بمجرد انتهاء المفاوضات حول النصوص[٤٣] .

ويبدو أن هناك جدلاً واسعاً دار حول هذا الامتياز فما إن أعلن فيلبس في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧١م أنه قد مُنح امتياز للتنقيب عن النفط في المناطق المغمورة من عُمان حتى صدر تصريح عن وزير الإعلام العُماني في اليوم التالي مباشرة . وجاء في نص التصريح : "نظراً لرغبة جلالة السلطان قابوس في أن تستفيد عُمان من مواردها إلى أقصى مدى ممكن من أجل متابعة عملية تنميتها على أساس اقتصادي يؤمن احتياجاتها، يسرنا أن نعلن

أن هناك دراسة جدية من أجل الإفادة من إحدى الشركات الأمريكية في استكشاف النفط من مياه السلطنة الإقليمية"[٤٤].

يتضح من التصريح أنه لا توجد أية إشارة إلى منح وندل فيلبس امتيازاً في المنطقة المغمورة وتأكيداً لذلك جاء في النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط أن السلطان لم يمنح الامتياز في الحقيقة إلى وندل فيلبس ، وإنما عمل فيلبس بناءً على طلبه وسيطاً لإيجاد شركة تهتم بامتياز المنطقة المغمورة[٤٥]، ورداً على ذلك صرح داريل دانكر (Daryl Danker) الرئيس التنفيذي لشركة فيلبس : "أن ويندل فيلبس لا يقوم الآن ولم يقم قط في الماضي بعمل الوسيط في أية صفقة من أي نوع كانت ويمتلك وندل فيلبس في الوقت الحاضر منحة قانونية سارية المفعول بامتياز للتنقيب عن النفط بالمنطقة المغمورة منحه إياها السلطان قابوس سلطان عُمان بتاريخ ٧ مارس (آذار) ١٩٧١م وأن وندل فيلبس لم يقم في أي وقت من الأوقات لا في الماضي ولا في الوقت الحاضر بعمل الوسيط للسلطنة ولم يطلب منه قط القيام بذلك"[٤٦].

وفي ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧١م أعلنت وزارة الإعلام العُمانية أن الامتياز قد ألغي لأن شركة وندل لم تحقق الشروط التي منح الامتياز بموجبها[٤٧].

تطور النشاط الاستكشافي في المناطق المغمورة تطوراً كبيراً عندما بدأت الحكومة بعقد اتفاقيات جديدة للتنقيب عن النفط مع عدد من شركات النفط العالمية . فقد أعطت الحكومة العُمانية في ٤ فبراير (شباط) ١٩٧٣م امتيازاً إلى مجموعة صن أويل – وهي مجموعة من أربع شركات مختلفة الجنسية[٤٨] – حق التنقيب عن النفط في المناطق المغمورة الواقعة إلى الجنوب من جزيرة مصيره على بحر العرب . وتبلغ مساحة الامتياز ١,٣٠٠ كيلومتر مربع وستقوم صن أويل بإدارة عمليات المجموعة[٤٩].

وقد مثل السلطان قابوس عُمان كطرف أول في الامتياز في حين مثلت مجموعة صن الطرف الثاني التي كانت تتألف من عُمان صن أويل (Oman Sun Oil) ٣١,٥٪، وسيجول عُمان (Cigol Oman) ٣١,٥٪ ودويتش سشتابو (Deutsch Schachtabau) ١٢٪ وعُمان هوم ليمتد (Oman Home Oil Ltd) ٢٥٪ . وكانت مدة الامتياز ٣٠ عاماً يمكن مدها عشرة أعوام أخرى إذا كان إنتاج النفط خلال المدة الأولى جارياً . أما فيما

يخص التسويق فيجوز للسلطان أن يطلب من المجموعة شراء وتسويق حصته من الزيت . وفي هذه الحالة توزع تلك الحصة على الشركات في المجموعة حسب نسبة مساهمتها مقابل السعر المحقق ناقصاً ٣٪ من السعر المعلن إلى أن يخطر السلطان المجموعة برغبته في البيع أو سحب طلب البيع بمهلة قدرها ستة أشهر ولا يجوز سحب طلب البيع قبل عام من بدئه[٥٠] .

أما فيما يتعلق بالتزامات العمل :

أولاً : يجب البدء في البحث خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النفاذ وأن تنفق ٣٥٠ آلف دولار خلال السنة الأولى، وإكمال العمليات الجيوفيزيائية الأولية خلال تسعة أشهر . وخلال ٩٠ يوماً من تاريخ النفاذ يكون للمجموعة الخيار بين ما يلي :

أ — أن تتنازل عن كل حقوقها بدون أي التزام آخر عليها .

ب — أو أن تعلن عن عزمها حفر بئر استكشافية وأن تدفع ٢٠٠ آلف دولار بصفة منحة خلال ٣٠ يوماً من إعلان اختيارها .

ثانياً : تشرع المجموعة بعد ذلك خلال ثلاثين شهراً في حفر بئر اختبارية بنفقات مقدرة بمليون ونصف المليون دولار[٥١] .

وبعد إتمام هذه البئر يكون أمامها إما التخلي أو البدء لحفر بئر ثانية خلال ٤٨ شهراً من تاريخ النفاذ تنفق عليه مليون ونصف مليون دولار . وإن كانت البئر الثانية تبعد عن الأولى مسافة تزيد على ٨ أميال فإن المجموعة تدفع ٢٠٠ آلف دولار كمنحة .

ثالثاً : يكون للمجموعة إما أن تتخلى كلية أو أن تنفق على عمليات البحث والحفر والإنتاج والتنمية مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار قبل الحول السادس من تاريخ النفاذ، ومبلغ مماثل فبل الحول السابع .

رابعاً : وإذا أنفقت المجموعة مبلغاً أكبر من المحدد لأي عام فيحتسب لها في العام التالي .

خامساً : وتنتهي الاتفاقية إذا لم يتم الاكتشاف التجاري خلال ٦ أعوام من تاريخ النفاذ[٥٢] .

وفيما يتعلق بالمشاركة يكون للسلطان حق المشاركة بنسبة ٢٠٪ عقب الاكتشاف التجاري على أن يدفع تعويضاً بقيمة مقابلة لتلك النسبة وكذلك في النفقات، ويجوز للسلطان أن يحصل على نسب قدر كل واحدة ٥٪ مع كل زيادة في إنتاج النفط إلى أن يصل ٥١٪ في حالة بلوغ معدل الإنتاج ٣٥٠ الف برميل في اليوم .

وفيما يخص التخلي :

أ – ٧٥٪ من المساحة الأصلية في نهاية السنة الخامسة بعد الاكتشاف التجاري .

ب – ٧٥٪ من المساحة المتبقية في نهاية السنة العاشرة .

جـ – ٧٥٪ من المساحة المتبقية في نهاية السنة الخامسة عشرة .

د – ٧٥٪ من المساحة المتبقية في نهاية السنة العشرين .

ويكون الإيجار ٤٥ ألف دولار سنوياً وتشمل سنة الاكتشاف التجاري، و٢٠٠ آلف دولار منذ الاكتشاف التجاري حتى بدء التصدير[٥٣] . وفيما يخص المنح مليون دولار خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الاكتشاف التجاري ومليوني دولار عند بلوغ معدل الإنتاج ١٠٠ آلف برميل في اليوم ومليوني دولار عند بلوغه ٣٠٠ ألف برميل يومياً وخمسة ملايين دولار عند بلوغه ٤٠٠ آلف برميل يومياً[٥٤] .

أما فيما يتعلق بالريع (الضريبة) تكون نسبة الريع متدرجة مع تزايد الإنتاج فتبدأ بـ ١٢,٥٪ فإذا زاد الإنتاج على ١٥٠ آلف برميل يومياً حتى ٢٠٠ ألف برميل فإنه يستحق على الزيادة ١٣٪، ثم ما بين ٢٠٠ – ٢٥٠ ألف برميل يستحق ١٤٪، وما بين ٣٠٠ – ٣٥٠ ألف برميل ١٤,٥٪، وما يزيد على ٣٥٠ ألف برميل يومياً يستحق ١٥٪.[٥٥] .

وقد عدلت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ وبموجب هذا التعديل تنازلت مجموعة صن عن حصة قدرها ٤٣,٤٣٧٥٪ من نصيبهم في اتفاقية النفط الموقعة بتاريخ ٤/ ١٩٧٣/٢م وذلك لصالح شركة أموكو عُمان للنفط[٥٦] .

وذلك على النسب التالية :

صن	٪١٤,٨٤٢٧٥
سيجول	٪٢,٠٠٠٠٠
كان سب	٪٣,٧٥٠٠٠
نورسن	٪١٢,٤٣٧٥
هوم	٪٨,١٢٥٠٠
شختباو	٪١,٨٧٥٠٠[٥٧]

أما الاتفاقية الثانية فقد وقعت في ١٩٧٣/١٢/٤م مع مجموعة آلف أكتيان (Elf Aquitaine) وونترشال الفرنسية الألمانية (Wintershall) للتنقيب عن النفط في مضيق هرمز ومنطقة مسندم البحرية[٥٨] . وبلغت مساحة الامتياز ٥٢,٣٠٠٠ كيلومتر مربع في ساحل عُمان الشمالي ونصت الاتفاقية على مشاركة الحكومة في أي إنتاج، وقد تخلت المجموعة في الوقت نفسه عن ٧٦ كيلومتراً مربعاً في جنوب عُمان من منطقة امتيازها التي تبلغ ٢٥٩ ألف كيلومتر مربع في جنوب عُمان ووسطها وعلى طول ساحل الباطنة[٥٩] .

ووقع سلطان عُمان في عام ١٩٧٤م اتفاقية أخرى مع شركة سي أو درو (C. Ao. Dro) اليابانية لشركاء نفط المشاركة العُمانية وبموجب هذه الاتفاقية فإن الشركة سوف تشتري من الحكومة العُمانية ١٥ آلف برميل من النفط الخام يومياً خلال السنة الأولى و ٣٠ ألف برميل يومياً خلال السنة الثانية و٤٠ ألف برميل يومياً خلال السنة الثالثة . وكانت شروط البيع التي توصلت إليها السلطنة مع الشركة هي أفضل شروط عقدت لبيع نفط المشاركة في الخليج العربي[٦٠] .

وفي عام ١٩٧٦ تم تحويل الامتياز المعطى إلى شركة آلف أكيتين الفرنسية إلى اتفاقية مشاركة لاقتسام الإنتاج . وقد مثل حكومة سلطنة عُمان سعيد أحمد سعيد الشنفري وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن طرفاً أولاً وأكيتين عُمان طرفاً ثانياً . وكانت منطقة الامتياز هي المنطقة المغمورة شمال عُمان، وقد منح عنها امتياز بتاريخ

٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣م باسم مجموعة آلف (Elf) وتم تحويل العقد إلى آلف عُمان وأكيتين عُمان وحل محلها وكانت مدة الامتياز ثلاثين عاماً ابتداءً من ٤ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٧٣[٦١] .

وشروط الاتفاقية الجديدة أن تقوم الشركة على مسئوليتها وعلى نفقتها بالبحث والتنقيب والحفر فإذا تم اكتشاف النفط بكميات تجارية توزع الحصص على أساس أن تأخذ حكومة السلطنة ٦٠٪ من صافي الإنتاج على أن تحتفظ آلف / أكتين بـ ٤٠٪ الباقية من الإنتاج في المرحلة الأولى . أما المرحلة الثانية عندما تسترد الشركة جميع الأموال التي أنفقتها في البحث والتنقيب والحفر وتطوير الحقول وإعدادها للإنتاج ترتفع حصة الحكومة من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من مجموع الإنتاج . وتم هذا الاتفاق بعد أن اكتشف تركيب جيولوجي على الخط الفاصل في المياه المغمورة بين إيران وسلطنة عُمان في مضيق هرمز[٦٢] . وفي العام نفسه باعت سلطنة عُمان ٥٠ آلف برميل في اليوم بسعر ١١,٧٠ دولاراً للبرميل حينما أعلن سعيد أحمد الشنفري وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن أن حكومة السلطنة قد عقدت صفقتين لبيع النفط يبلغ مجموعهما ٥٠ ألف برميل في اليوم من النفط الخام كثافة ٣٤ درجة من حصة الحكومة البالغة ٦٠٪ من الإنتاج وأن صفقتي البيع الجديدتين هما ٣٠ ألف برميل في اليوم لشركة جلف أويل (Gulf Oil) لفترة زمنية غير محدودة و٢٠ ألف برميل في اليوم لشركة ايتوة اليابانية لمدة سنة[٦٣] .

وفي عام ١٩٧٨ تم عقد اتفاقية بين حكومة السلطنة وشركة جلف لاستكشاف النفط في المياه المجاورة لجزء صغير من شاطئ السلطنة جنوب خطمة ملاحة في أقصى شمال السلطنة عند الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة[٦٤] .

التطور الاقتصادي ١٩٧١ – ١٩٧٥

مهما قيل عن حدوث طفرة في دول الخليج العربي إثر اكتشاف النفط فإن التطور نحو بناء الدولة العصرية تم في إطار التدرج، أما في عُمان فإن الطفرة كانت أكثر حدة، فقد رفض السلطان سعيد بن تيمور كل مظاهر التحديث وفرض قيوداً على الدخول والخروج من المدن، ومنع التدخين ولعب كرة القدم . ولم يكن هناك كهرباء . كما منع

الشركات المنقبة عن النفط من إقامة برامج إنعاش اجتماعية ومنع منتسبيها من الاتصال بالسكان إلا في أضيق الحدود ولم يكن هناك ماء في البيوت[٦٥] على الرغم من الوعود التي تبناها في كلمته التي ألقاها في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨ : **"وسيكون بعض ما نفتتح به أعمالنا هو مشروع مساعدة موظفي الحكومة لتحسين رواتبهم التي يرى أنها قد تكون في حاجة إلى زيادة وإيجاد كادر لضبط نظام ترقيتهم، وسندعم الجهاز الحكومي بتزويده بعدد من الخبراء والفنيين بحيث نضمن للحكومة جهازاً إداريا قائماً على أحدث النظم مع مراعاة ما تقتضيه الحال من إدخال التعديلات على الجهاز الحكومي الحالي . وهناك مشاريع مستعجلة ملحة نرى لزاماً علينا أن نبادر باتخاذ الإجراءات للبدء فيها بحيث تكون لها الأولوية وهي الماء والكهرباء وميناء مطرح مع الاهتمام لإيجاد مستودعات كافية لخزن وحفظ البضائع الواردة والصادرة"**[٦٦] وعند ارتفاع عائدات النفط في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٤٣ مليون دولار لم يقم السلطان بأي عمل يخدم التنمية الاقتصادية[٦٧] .

إن هذه السياسة التي مارسها السلطان سعيد دفعت الكثير من العُمانيين إلى الهجرة للأقطار الخليجية المجاورة لإيجاد فرص عيش مناسبة نتيجة للتفاوت في التطور الاقتصادي – ففي الوقت الذي كانت فيه عملية التطور الاقتصادي تسرع الخطى في منطقة الخليج العربي كانت عجلة التغيير في السلطنة أكثر بطئاً[٦٨] .

ويمكن تقسيم التطور الاقتصادي الذي تم في البلاد إلى فترتين الأولى تمتد من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٥، أما الفترة الثانية فقد امتدت من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠م وقد تميزت بوضع الخطة الخمسية .

المرحلة الأولى

فقد ظل أسلوب التقتير المتأصل والخشية من عواقب التحديث والتطوير يحولان دون تحقيق أي تحسن في مستوى معيشة المواطنين إلى أن أطل عهد جديد بمجيء السلطان قابوس بن سعيد ليضع قواعد النهضة الحديثة .

حاولت الحكومة الجديدة بث روح العصر في جميع مرافق الحياة، فقد قامت السلطات العُمانية بتنفيذ سياسات تنموية تحمل سمة الطفرة هادفة من ذلك إلى تثبيت

استقرار الوضع الداخلي الذي بدأ يتململ بسبب سوء أحواله وبالتالي وقف المد الثوري الذي بدأت شرارته في ظفار[٦٩] . وخلال هذه الفترة اتجهت الجهود لإنعاش الاقتصاد العُماني إذ لم تكن في السلطنة آنذاك أي مقومات تساعد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وعلى رأسها الإيرادات النفطية . لذا فقد تركزت الجهود خلال تلك آلفترة نحو إقامة وتطوير الأجهزة الإدارية وإنشاء البنية الأساسية لتوفير الخدمات الضرورية لعملية التنمية . فقد عملت الحكومة جاهدة لتجهيز السلطنة بشبكة كبيرة وحديثة من الطرق والموانئ لتكون شرياناً للحياة الاقتصادية في البلاد[٧٠]، وكانت قد أنشأت عدداً من الطرق من أجل ربط البلاد بشبكة حديثة من المواصلات تدعم حركة العمران وتسهل انتقال المواطنين وتضمن سرعة وصول الخدمات إلى كل أنحاء البلاد، كالطريق بين مطرح وصحار الذي يبلغ طوله ٢٣٥ كم وبدأ العمل به عام ١٩٧١م واكتمل عام ١٩٧٣ وفائدة هذا الطريق في أنه جعل مدينتين رئيسيتين تصبحان جارتين فهو يمر بالكثير من القرى على طول ساحل الباطنة وساهم في وصل منطقة الساحل كلها بالميناء الجديد في مطرح والذي أطلق عليه اسم ميناء قابوس[٧١] .

وعلى صعيد المواصلات البحرية لم يكن في السلطنة قبل عام ١٩٧٠ سوى ميناء الفحل في شمال مسقط المخصص لعمليات شركة تنمية نفط عُمان . أما البضائع الواردة إلى البلاد فكانت تصل إلى السلطنة إما عن طريق ميناء راشد بدبي، أو عن طريق مينائين في مسقط وصلالة، حيث كانت السفن تقف في عرض البحر وتنقل البضائع بواسطة سفن صغيرة لعدم وجود أرصفة حديثة . لذلك فقد بني ميناءان حديثان ليغطيا متطلبات النقل البحري والتجارة الدولية فكان الميناء الأساسي هو ميناء قابوس وقد تم افتتاحه في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٧٤م بالإضافة إلى ميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية الذي منح عقد العمل به إلى شركة هيوجتف (Hochtief) الألمانية الغربية وقد استثمرت أكثر من ١٩,٤ مليون دولار في مشروع الإنشاءات، ويتوقع للميناء أن يستوعب أكثر من مليون طن من الحمولة سنوياً ويوفر المشروع فرصة عمل لـ مائة رجل من العُمانيين[٧٢]، وستقوم شركة هيوجتف ببناء أربعة مراسي عائمة للبضائع ومدرج لهبوط الطائرات ورصيف ممتد في البحر للنفط و٣٠٠٠ متر مربع من السقائف[٧٣] .وفيما يخص المطارات فقد أنشئ مطار السيب الدولي عام ١٩٧٣ وهو قادر على استقبال أضخم الطائرات . وتم تزويد مطار

صلالة كذلك بأحدث الأجهزة الإلكترونية التي تساعد الطائرات على الهبوط والإقلاع آلياً وخاصة في مواسم الضباب[٧٤] .

وتبين السياسات الاقتصادية للسلطنة إعطاء أهمية للقطاع الصناعي بهدف تنويع مصادر الدخل القومي وفي سبيل ذلك قامت الحكومة بتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الاتجاه إلى التصنيع وذلك بتقديم العون المالي والتسهيلات الائتمانية وإصدار قانون تشجيع قدوم الرأسمال الأجنبي[٧٥] .

والجدير بالذكر أن الخطط الأولية للصناعة قد تركزت على إقامة عدد محدود من المشروعات الصناعية الكبرى كمجمع للنحاس ومصنع للأسمنت ومصفاة لتكرير النفط بالإضافة إلى التركيز على المشروعات الصناعية الصغيرة التي يتوفر لها سوق محلية وإقليمية مثل صناعة البلاستك والمنظفات الصناعية والدوائية والبطاريات . وقد بلغ الدخل القومي بمجال الصناعة ٢,١ مليون ريال عُماني في عام ١٩٧٥ وارتفع ليصبح ٤ ملايين ريال عُماني في عام ١٩٧٦[٧٦] .

إلى جانب مورد النفط والصناعة حظي قطاع الزراعة والصيد باهتمام كبير نسبياً بعد تولي السلطان قابوس الحكم حيث عبر عن ذلك بقوله : "هي أساس ثروتنا في المستقبل ونحن نهتم بها ونعمل على تنفيذ شبكة واسعة لتصل إلى مواطن الإنتاج وبذلك نتغلب على مشاكل النقل في بلادنا الشاسعة"[٧٧] . ويستوعب قطاع الزراعة ٨٠٪ من حجم قوة العمل العُمانية وهو القطاع المسئول عن توفير الجزء الأكبر من السلع الغذائية للسكان وبخاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها بصفة رئيسية على إنتاجهم الذاتي من المواد الغذائية[٧٨] . كما يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدراً مهماً لرأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي وعلى هذا فالزيادة في نقل عوائد النفط إلى القطاع الزراعي سوف تسهم في زيادة الثروة الإنتاجية النهائية للبلاد[٧٩] .

ويشكل الماء مشكلة في غاية الخطورة بالنسبة للتنمية الزراعية فقد عملت وزارة الزراعة والثروة السمكية على إيجاد وتطوير مصادر مياه جديدة إلى جانب تحسين وسائل الري التي كانت تعتمد إلى حد كبير على نظام الأفلاج العُمانية وبناءً على هذه السياسة، فقد تم في عام ١٩٧٠ بدء تشغيل شبكة توزيع المياه التي تشمل منطقة مسقط ومطرح

بأكملها، وتم إنشاء نظام توريد الماء في صلالة عام ١٩٧٢م وأنشئت شبكة لتوزيع الماء تشمل المنطقة الممتدة من المعمورة إلى ريسوت وقد بدأت عام ١٩٧٢ عمليات مسح مستمرة لتحديد مصادر المياه . وتم خلال عام ١٩٧٥ بناء معمل لتحلية مياه البحر[٨٠] .

حظيت الزراعة باهتمام السلطان قابوس حيث عبر عن ذلك في أكثر من قول ومن ذلك قوله : "إن تشجيع الزراعة والمساعدة على التوسع فيها من الأولويات الرئيسية لحكومتنا فاعتباراً من هذا اليوم ترفع القيود المفروضة على استيراد وامتلاك جميع أنواع الآلات الزراعية بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١ وقد أمرنا أن يعاد تشغيل المزرعتين التجريبيتين في نزوى وصحار بأسرع وقت ممكن لكي يقوما بدورهما كاملاً للإسراع في تقدم الزراعة[٨١] وكانت هاتان المزرعتان التجريبيتان وقد أنشئتا في أوائل الستينات إلا انهما لم تكونا منتجتين وبدأ ذلك في عام ١٩٧٣ . وتم خلال السنوات الثلاث الأولى من السبعينات افتتاح ثلاث محطات للبحوث الزراعية الأولى في وادي قريات في المنطقة الداخلية والثانية في الرميث بجنوب الباطنة والثالثة بصلالة .

وقد شهدت السنوات الخمس الأولى من النهضة التي بدأت في عام ١٩٧٠ اهتماماً بالثروة السمكية حيث أنشأت إدارة للأسماك وألحقت بالإدارة العامة للصناعات لوزارة التنمية تنفيذاً لسياسة الحكومة بالتعجيل لتنمية الثروة السمكية في البلاد . ففي عام ١٩٧٣ وقعت عُمان عقداً مع شركة مارديلا (Mardilla) من كاليفورنيا بقيمة ٢ مليون دولار للإعداد لدراسة وجرد كل موارد السمك في المناطق القريبة والبعيدة من الساحل . وقامت الحكومة بعد هذا المسح بالانتقال إلى مرحلة تكثيف عمليات صيد الأسماك حيث قامت بالتوقيع على اتفاقية مشروع مطرح لاستغلال الثروة السمكية مع شركة أرابكو (Arabco) النيوزيلندية في عام ١٩٧٥ وسيقوم المشروع بتوفير مستودعات تبريد بطاقة ٣٥٠٠طن ومصنع للثلج طاقته ٣٦ طناً وتوفير خمس شاحنات مبردة[٨٢] . ساهم قطاع الزراعة والأسماك بحوالي ٢٠,٢ مليون ريال عُماني في الناتج الإجمالي لعام ١٩٧٥ مقابل ٦,١٦ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٠[٨٣] وبذلك تكون مساهمة هذا القطاع قد تضاعفت .

الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠م

كان المشجع على الخروج بالخطة الخمسية الأولى هو زيادة إيرادات النفط وكذلك زيادة حصة الحكومة في صناعة النفط، وقد وصلت إلى ٤٤,٤ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٠م وإلى ٤٩,٦ مليون في عام ١٩٧٢، وعقب اشتراك الحكومة في رأسمال امتيازات النفط عام ١٩٧٤ ارتفعت عوائد النفط بحيث وصلت إلى ٢٩١,٥ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٤[٨٤] وفي أواخر عام ١٩٧٤ أنشأت عُمان مجلس التنمية كي تنمي وتطور خططها وسياستها المتصلة بالتنمية الاقتصادية وتم إعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية[٨٥] وكانت تعتمد أساساً على عوائد النفط من أجل التمويل وكان الهدف من خطة التنمية :

١ — العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف إلى جانب الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل .

٢ — زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والأسماك .

٣ — توزيع الاستثمارات جغرافياً بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأقل تقدماً في الوقت الحاضر .

٤ — دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية إلى مراكز التجمع السكانية الكثيفة والمحافظة على البيئة .

٥ — الاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصراً حيوياً لازماً لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه[٨٦] .

التطورات الاقتصادية خلال الخطة الخمسية الأولى

المرحلة الثانية [١٩٧٦ - ١٩٨٠]

شهدت الهياكل الاقتصادية منذ تطبيق الخطة الخمسية تطورات كبيرة فبالنسبة لقطاع النفط ونتيجة لاتباع الحكومة سياسة اجتذاب الشركات النفطية فقد عقدت عدة اتفاقيات مع شركات جديدة للتنقيب عن النفط، كما تم تعديل الحوافز اللازمة لمضاعفة جهود التنقيب والاستكشاف وقد نجحت هذه الجهود فعلاً في زيادة رصيد الاحتياطي من النفط(٨٧) .

ونظراً لعدم وجود مصفاة للنفط في عُمان كان يتم تصدير إنتاجها من النفط الخام بالكامل ونتيجة لذلك وافقت الحكومة في عام ١٩٧٩ على إنشاء مصفاة بطاقة ٥٠ آلف برميل يومياً في ميناء الفحل قرب مسقط(٨٨) .

وفي عام ١٩٧٩ تم افتتاح مصنع لتسييل الغاز الطبيعي من الغاز المصاحب في يبال بطاقة إنتاجية سنوية قدرها ٣٥٠٠ برميل يومياً من الغازولين الذي يضاف إلى النفط الخام لرفع درجة جودة النفط الثقيل وزيادة معدل الإنتاج اليومي منه ، وهناك مشروعان آخران لتسييل الغاز الطبيعي في كل من الفهود وسيح نهيدة بالإضافة إلى مصنع آخر في حقل سمحة في بوتال(٨٩) .

شهد قطاع الصناعة قفزة هائلة نتيجة دعم الحكومة له حيث وفرت الحوافز الضرورية له لضمان الاستثمار في المشاريــع الصناعية . وذلك بالاعتمــاد على بنك التنمية(٩٠) كآلية لتمويل المشاريع الصناعية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أفرزت الخطة الخمسية الأولى أنه لابد من تدريب قوة العمل العُمانية من حيث وضع برامج تدريب مكثفة وتوجيهها إلى القطاعات ذات القوة العاملة الكبيرة .

وازداد الطلب على صناعة مواد البناء والإنشاء نتيجة بناء المطارات والمساكن والمدارس والمستشفيات مما تطلب زيادة الطلب على الأسمنت، ولما كانت المواد الخام

الداخلة في صناعته متوافرة كحجر الكلس[٩١] . فقد أنشئ مشروع شركة أسمنت بورتلاند عُمان، وهي شركة تمتلك غالبية رأسمالها الحكومة ويمتلك الباقي مستثمرون أجانب . وكانت تكلفة المشروع ٢٧,٣ مليون ريال عُماني وتم إعداد دراسة ثبت من خلالها جدارة المشروع الاقتصادية وبدأ الإنتاج عام ١٩٧٨[٩٢] . وتم إنشاء شركة صناعة مواد البناء عام ١٩٧٧ برأسمال مشترك قدره ١,٧ مليون ريال عُماني موزع بين القطاع الخاص العُماني بنسبة ٥٥٪ والقطاع الخاص الكويتي بنسبة ٤٥٪ وتهدف الشركة لصناعة الطابوق الرملي والجيري والأسمنتي وإنتاج المواد الخرســـانية وأنابيب الأسمنت والأبنية الجاهزة[٩٣] .

وتم في العام نفسه تأسيس شركة سادولين للأصباغ برأسمال قدره ٢٠٠ آلف ريال عُماني موزع بين القطاع الخاص في كل من سلطنة عُمان ٦٢,٥٪ ودولة الإمارات العربية المتحدة ١٢,٥٪ وشركة سادولين الدانمركية للأصباغ ٢٥٪ ويقع مصنع الشركة في منطقة الخوير . بدأت الشركة إنتاجها عام ١٩٧٧ وهي تقوم بإنتاج ٧٨٠ آلف لتر من الأصباغ سنوياً[٩٤] ومن الواضح أن القفزة الصناعية التي شهدتها الخطة الخمسية الأولى ترجع إلى قانون تنظيم وتشجيع الصناعة الذي صدر عام ١٩٧٨م حيث جاء فيه :

أ — إعفاء المنشآت الصناعية المسجلة أو المرخصة إعفاءً جزئياً أو كلياً من جميع الضرائب بما فيها ضريبة الدخل أو أية ضريبة أخرى قد تفرض في المستقبل ولخمس سنوات قابلة للتجديد .

ب _ الإعفاء كلياً أو جزئياً من دفع الرسوم الجمركية على الواردات من الآلات والمعدات والمواد الأولية .

جـ – إعفاء صادرات منتجات الصناعة المحلية من أية رسوم أو ضرائب مفروضة عليها[٩٥] .

ونتيجة لهذا الاهتمام بقطاع الصناعة فقد ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي خلال الأعوام الأولى من الخطة الخمسية الأولى بالقياس بعام ١٩٧٥ حيث بلغ ١٩٠,٤٪ لعام ١٩٧٦ و ٣٩٥,٢٪ لعام ١٩٧٧ وقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي فوصلت

عام ١٩٧٩ إلى ١٤,٢ مليون ريال عُمـــاني بعد أن كانت ٢,١ مليون ريال عُماني عام ١٩٧٥[٩٦] .

أما القطاع الزراعي فتم في سياق الخطة الخمسية الأولى تحسين أنظمة الري وأساليب الزراعة الحديثة في عُمان عن طريق إنشاء محطات للبحوث الزراعية وتوفير المعدات الحديثة حيث وصل عدد الحقول الإرشادية إلى ١٤٥٠ حقلاً منتشرة في مختلف المناطق الزراعية في السلطنة[٩٧] .

ومن المشاريع الزراعية الأخرى شركة مزارع الشمس العُمانية التي تأسست عام ١٩٧٨ كشركة مساهمة عُمانية برأسمال قدره ٢٠ مليون ريال عُماني ما بين وزارة الزراعة والأسماك بنسبة ٦٩٪ ومؤسسة الزبير ١٪ وشركة أنترو — أجرو السويسرية (Intro Agore) بنسبة ٣٠٪.[٩٨] ويهدف المشروع إلى تنمية الإنتاج الزراعي وتصنيع المنتجات الزراعية ومساعدة المزارعين في تنمية إنتاجهم الزراعي[٩٩] . وقدمت الدولة مساعدات قيمة للمزارعين خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى فقد تحملت ٥٠٪ من قيمة الأسمدة التي توزع على الفلاحين وحصل المزارعون على دعم مقداره ٢٠ ريالاً عُمانياً عن كل فدان يزرع من المحاصيل التي تشجع الحكومة على زراعتها كالقمح بالإضافة إلى ذلك فإن بذور هذه المحاصيل تقدم للمزارعين مجاناً بينما تباع لهم بذور المحاصيل الأخرى بسعر قدره ٢٥٪ من كلفتها . إضافة إلى قيامها بتزويد المزارعين بالمبيدات بأجر رمزي عن طريق فرق تابعة للمراكز الإرشادية[١٠٠] .

وشجعت الحكومة المزارعين على استخدام أساليب الميكنة الحديثة من خلال استخدام الجرارات والمحاريث والمعدات الحديثة وأتاحت لهم تملك هذه المعدات بتقديم دعم قدره ٢٥٪ من قيمة هذه المعدات، وعدت الثمن الباقي قرضاً يسدد في خمس سنوات . وفي عام ١٩٨٠م أصدر السلطان قابوس أمراً يعفي المزارعين من ديونهم لقاء الجرارات والمحاريث التي اشتروها[١٠١] .

وعملت الحكومة في إطار برنامجها للنهوض بالقطاع الزراعي بإنشاء مركزين للتسويق الزراعي في روي وصلالة لاستقبال منتجات المزارعين من الخضر والفواكه ويقوم

المركز بتسويق الإنتاج الوارد إليه إلى السوق المحلي طبقاً للأسعار التي يحددها العرض والطلب وينقل الفائض إلى مركز التسويق بالعاصمة[١٠٢] .

وأهم ما يميز الزراعة بسلطنة عُمان هو زراعة نخيل التمر المتعدد الأصناف حيث تصل أصنافها إلى ٢٥٠ صنفاً من التمور، من أجل هذا عملت الحكومة على التعاقد مع شركة تعليب الأغذية الأمريكية وأنشأت الشركة مصنعين في الرستاق ونزوى من أجل تعبئة وتصدير التمور في علب كرتونية[١٠٣] .

وشهد قطاع صيد السمك تقدماً كبيراً خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى حيث قامت الحكومة بإعطاء امتياز لصيد الأسماك في أبريل (نيسان) عام ١٩٧٦ إلى شركتين يابانيتين هما تايو وينتشو أياوا (Tayo Wintshow Eyawa) لسنة قابلة للتمديد لثلاث سنوات أخرى لصيد السمك في المياه العميقة في المنطقة ما بين جزيرة مصيره وجزر كورياموريا، وتحصل حكومة السلطنة على ٤٠٪ من الكميات التي يجري اصطيادها من السمك تاركة الباقي للشركتين[١٠٤] . وتم خلال العام نفسه إنشاء صندوق تشجيع الصيادين[١٠٥] ، ويقدم الصندوق نسبة ٢٥٪ من قيمة القارب التي توزع من الصندوق على الصيادين كهبة وما يتبقى من القيمة يعد قرضاً يسدد خلال ثلاث سنوات[١٠٦] .

وفي عام ١٩٧٧ انتهى امتياز الشركتين اليابانيتين وبدأ امتياز آخر لصيد السمك بين حكومة السلطنة وشركة أعالي البحار الكورية لصيد الأسماك المحدودة Fish Hunting Limited) بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨[١٠٧]، تقوم الشركة الكورية بموجب هذا الامتياز بتدريب ٤ عُمانيين على متن كل سفينة من سفنها وقامت الشركة أيضاً بتدريب العمانيين على الأعمال الإحصائية، وبناء مجمع للإنتاج السمكي بالقرب من ميناء قابوس بطاقة ثلاثة أطنان يومياً . وأخذ المشروع شكل شراكة حكومية حيث تمتلك حكومة السلطنة ٦٠٪ من الأسهم والشركة الكورية ٤٠٪ المتبقية[١٠٨] .

وفي عام ١٩٨٠ تم إنشاء شركة الأسماك الوطنية العُمانية[١٠٩]، وكان نصيب الحكومة ٢٠٪ بينما بلغ نصيب القطاع الخاص من المواطنين ٨٠٪ وأنشئ في السنة نفسها مجلس الثروات المائية الذي اختص بوضع الأنظمة لتنظيم حرفة الصيد ولترخيص القوارب مما يجعل مهنة الصيد أكثر تنظيماً[١١٠] .

أثر النفط على الأوضاع الاجتماعية

إذا كان جوهر التنمية الاقتصادية هو بناء الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي فإن جوهر التنمية بصورة عامة هو بناء الإنسان السليم عقلياً وجسمياً وأن هذه التنمية لا تعطي مردودها إلا عن طريق توفر الخدمات الاجتماعية التي تعد الأساس الذي لا غنى عنه لتأهيل الموارد البشرية لممارسة النشاط الاقتصادي الإنتاجي، ولذلك شهد قطاع الخدمات ثورة كبيرة بمعنى الكلمة قياساً لما كان عليه قبل عام ١٩٧٠ وقد مست ثورة الخدمات المجالات الآتية[١١١] :

أولاً – التعليم :

المدرسة كمؤسسة عصرية لم يكن لها وجود في عُمان وإنما كان التعليم يعتمد على الكتاتيب وحلقات الدرس في المساجد، وفي عام ١٩٤٠ أنشئت أول مدرسة ابتدائية هي المدرسة السعيدية في مسقط وبهذه المدرسة بدأ نمط جديد من التعليم يأخذ طريقه حيث أن مبنى المدرسة نفسه صمم خصيصاً لهذه الغاية فكان يشتمل على غرف متعددة للإدارة والمدرسين والفصول الدراسية[١١٢] . وفي عام ١٩٤٨ أنشئت مدرسة للبنات استمرت عامين ثم أغلقت بعد ذلك . وفي عام ١٩٥١ افتتحت المدرسة السعيدية بصلالة . وفي عام ١٩٥٩ افتتحت المدرسة السعيدية بمطرح[١١٣] ، وبقيت هذه المدارس الثلاث دون زيادة حتى العام الدراسي ١٩٦٩ – ١٩٧٠[١١٤] وتضم المدارس الابتدائية الثلاث ٩٠٠ طالب و٣٠ مدرسا[١١٥] .

ومع الوقت تبدل الوضع وبخاصة بمجيء السلطان قابوس بن سعيد للحكم حيث طرأ توسع في مجال التعليم بمختلف مراحله وأنواعه للمواطنين كافة على اختلاف أعمارهم وأجناسهم، فشهد عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ افتتاح ١٢ مدرسة للأولاد وثلاث مدارس أخرى مشتركة للذكور والإناث، وضمت مدارس الأولاد ٥,٨٠٥ طلاب والمدارس

المشتركة ١,١٣٦ طالبة فكان المجموع ٦,٩٤١ طالباً[١١٦] . ورافقت هذه الزيادة في فتح المدارس النقص في عدد المؤهلين للتعليم فيها من المعلمين العُمانيين مما جعل من الضروري الاستعانة بمعلمين من بلدان عربية[١١٧] فوصل عدد المعلمين في عام ١٩٧٢ إلى ٤٥ معلماً مصرياً و٢٣ معلماً فلسطينياً[١١٨] وذلك في ضوء سياسة السلطان الرامية إلى الاهتمام بالتعليم حين قال : "أيها المواطنون . لقد كان التعليم أهم ما يشغل بالي وأنا أراقب تدهور الأمور من داخل بيتي الصغير في صلالة ورأيت أنه لابد من توجيه الجهود في الدرجة الأولى إلى نشر التعليم"[١١٩] . وصل عدد المدارس في العام الدراسي ١٩٧٢ — ١٩٧٣ إلى ٧٢ مدرسة وعدد الطلبة ٢٤,٤٨٣ طالباً وطالبة[١٢٠]، وازداد عدد المدارس في العام الدراسي ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ليصل إلى ١١١ مدرسة يدرس فيها ٢٧,٦١٩ طالباً و ٧٨٧٤ طالبة[١٢١] .

واجهت المسيرة التعليمية عقبة كبيرة وهي الأمية التي تمثل أهم المعوقات الأساسية لعملية التنمية[١٢٢]، وتم مواجهتها تحت شعار (التعليم للجميع) وأصبح بهذا التعليم متاحاً للجميع دون أية قيود بسبب العمر أو الجنس، وتم في العام نفسه افتتاح أول مجموعة لمراكز محو الأمية وجذبت إليها هؤلاء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وقد التحق بهذه المراكز ٣٥٨٧ دارساً ودارسة[١٢٣] وفي ظل الخطة الخمسية الأولى توسع المجال التعليمي أكثر حيث ازدادت أعداد الطلبة المقبولين في المدارس إلى ٦٥,٨٧٦ تلميذاً ومنهم ١٩,١٧٩ من الإناث في المرحلة الابتدائية و ٢٣٢٢ طالباً منهم ٤٠٣ من الإناث في المرحلة الإعدادية و ٣٣٧ طالباً وطالبة منهم ٨٥ من الإناث في المرحلة الثانوية وذلك في العام الدراسي ١٩٧٦ — ١٩٧٧ وهو أول أعوام الخطة الخمسية الأولى بعد أن كانت أعداد الطلبة ٩٠٠ طالب في العام الدراسي ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . ولم يكن للتعليم الثانوي وجود آنذاك[١٢٤]، وارتفع عدد المدارس من ثلاث مدارس ابتدائية للعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ إلى ٢٤٩ مدرسة ابتدائية وثانوية في العام الأول للخطة وارتفع عدد أعضاء الهيئات التدريسية من ٣٠ معلماً عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٦٤ معلماً من الذكور والإناث ومنهم ٣٤٦ معلما عُمانياً خلال عام الخطة الأول وارتفعت ميزانية الوزارة فكانت مليون ريال عُماني عام ١٩٧١ وارتفعت إلى أكثر من خمسة عشر مليون ريال عُماني عام ١٩٧٦[١٢٥] .

وفي العام ١٩٧٧ أنشأت الحكومة مراكز لتعليم اللغة العربية تحدثاً وكتابة للعُمانيين العائدين بعد تبدل الوضع عما كان عليه عند رحيلهم[١٢٦] وتم في العام نفسه مسألة إعداد مناهج عُمانية حيث اقتضت ظروف السلطنة في بداية النهضة التعليمية الاستعانة بالكتب الدراسية المستخدمة في بعض الدول العربية، إلا أنه مع تطور التعليم بدأت الوزارة بإعداد مناهج عُمانية تنبثق أساساً من واقع المجتمع العُماني وبيئته .

وتم تطبيق المرحلة الأولى في قضية المناهج في العام الدراسي ١٩٧٨ – ١٩٧٩م أما المرحلة الثانية فطبقت في العام١٩٧٩ – ١٩٨٠[١٢٧] أما الجامعة في عُمان فقد بدأ العمل بها في عام ١٩٨٠، وقد فتحت في عام ١٩٨٥[١٢٨] .

ثانياً : الصحة

لم تكن في السلطنة قبل يوليو (تموز) ١٩٧٠م خدمات يمكن أن يطلق عليها اسم الخدمات العلاجية بمعناها الفني الصحيح، فلم يتعد كل ما كان موجوداً في ذلك الوقت سوى مستشفيين في منطقة العاصمة إحداهما مستشفى عام والأخرى مستشفى للولادة في مسقط تابعتين للإرسالية الأمريكية[١٢٩] وكانت المستشفيات تضم ١٢ سريراً فقط[١٣٠] وقدر عدد العاملين في قطاع الصحة ثلاثة عشر شخصاً فقط في عام ١٩٧٠[١٣١] .

ومن الأمراض التي كانت منتشرة مرض التراخوما وهو مرض يصيب العيون، والملاريا لاسيما في منطقة ظفار الرطبة . وكانت معالجة الأمراض تتم بواسطة أطباء القبائل الذين يستعملون علاجات تقليدية في معالجة مرضاهم . وكان السلطان سعيد بن تيمور قد خطط لبناء ثلاث مستشفيات إحداها في تنعم في منطقة الفهود التي اكتشف فيها النفط، والثانية في صلالة، والثالثة في روي لكن بالرغم من تخطيط السلطان للمستشفيات فإنه ربما لم يسعفه الزمن لإكمالها[١٣٢] .

ومع مطلع العهد الجديد وانطلاقاً من المبدأ الذي أرساه السلطان قابوس وهو أن (الصحة لكل مواطن)[١٣٣] ، تم إنشاء أول وزارة صحة في السلطنة بتاريخ ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٧٠ وقد أخذت الوزارة على عاتقها نشر الخدمات الصحية في جميع أرجاء

السلطنة وتقديمها للمواطنين بالمجان . وأدخلت تحسينات على العيادات الخارجية لمستشفى مسقط وأصبحت تضم ٢٠ سريراً[١٣٤] .

واجهت وزارة الصحة الأمراض المنتشرة في السلطنة ومنها مرض التراخوما الذي كان يؤثر عل ٩٠٪ من الناس . واستطاعت القضاء على الكوليرا، وانخفضت نسبة التراخوما إلى ٥٪ لكن المشكلة التي واجهت وزارة الصحة هي النقص في الكادر الطبي العُماني، فكان معظم الأطباء والمرضين هم من خارج السلطنة وكان معظمهم من الهند وباكستان، ولهذا بادرت الوزارة إلى إنشاء مدرسة للتمريض في عام ١٩٧٠ وفي الوقت نفسه قامت سلطنة عُمان بإرسال مجموعة من الطلبة العُمانيين لدراسة الطب في الخارج لحين بناء كلية للطب في السلطنة[١٣٥] .

وفي ٤ مايو (أيار) ١٩٧١ انضمت وزارة الصحة إلى منظمة الصحة العالمية لزيادة التعاون الطبي بينهما[١٣٦] . وفي عام ١٩٧٢ تم افتتاح مستشفى النهضة بمنطقة العاصمة الذي ضم الأقسام التخصصية للأمراض الباطنية والعيون والأسنان كما أنشئت ثلاث مستشفيات جديدة في صلالة والرستاق ونزوى . وفي عام ١٩٧٣ تم افتتاح أربع مستشفيات جديدة في سمائل وصور وصحار والبريمي بالإضافة إلى ثمانية مراكز صحية في كل من بهلا وسناو أبرا وبلاد بنو بوعلي وبلاد بنو بوحسن وخصب والبيعة ومنطقة شبه جزيرة مسندم . وافتتح في العام نفسه تسع عيادات جديدة في المنطقة الجنوبية[١٣٧] وفي عم ١٩٧٤ افتتح مستشفى خولة للولادة في منطقة العاصمة الذي ضم ١٧٠ سريراً .

وشهد عام ١٩٧٥ افتتاح ١٤ مركزاً للولادة في المناطق النائية، وافتتاح ثلاث عيادات جديدة، وبدأ في الوقت نفسه العمل في الوحدات الطبية المتنقلة التي كانت تنطلق من المستشفيات والمراكز الصحية لكل مناطق السلطنة لتقديم الخدمات المطلوبة إلى سكان المناطق البعيدة[١٣٨] وشهد عام ١٩٧٦ أول أعوام الخطة الخمسية الأولى للتنمية، افتتاح السلطان قابوس لمستشفى جديدة في المنطقة الجنوبية سمي مستشفى قابوس بصلالة الذي ضم ٣٠٠ سرير في جميع التخصصات ليحل محل المستشفى القديم في صلالة كما تم افتتاح مركز صحي في مصيرة وكذلك أربعة مراكز للولادة، وعيادات صحية في مختلف مناطق السلطنة[١٣٩] .

وفي عام ١٩٧٧ تم افتتاح التوسع الجديد لمستشفى النهضة في العاصمة الذي ارتفع بعدد الأسرة إلى ١٧٥ سريرا لتخصصات الأمراض الباطنية والأطفال والعيون والأنف والأذن والحنجرة،كما احتوى التوسع على مختبر باثولوجي مركزي وبنك للدم[١٤٠] وخلال العام نفسه تم إنشاء مديرية عامة للصيدلة والتجهيزات الطبية وأخذت تعمل على تأمين الخدمات الصيدلانية في المؤسسات الصحية وتأمين شراء الأدوية واللوازم الطبية التي تحتاجها[١٤١] . وفي عام ١٩٧٨ تم إنشاء مركز ولادة في صحم وعيادة المعمور في عبري وعيادة طوي في مدينة صور، وتم في العام نفسه وتحديدا في ١٩٧٨/٥/١ تنظيم مناوبات الصيدليات الخاصة في منطقة العاصمة وذلك لتأمين الخدمة الصيدلانية للمواطنين بصفة دائمة ليلاً ونهاراً عن طريق تحديد أسماء الصيدليات المكلفة بالخدمة الليلية أو خلال فترة الظهيرة والعطل الرسمية[١٤٢] . وخلال عام ١٩٧٩ تم افتتاح تسع عيادات صحية في مختلف مناطق السلطنة، كما تم في عام ١٩٨٠ افتتاح توسعات جديدة في مستشفيات صور وصحار ونزوى[١٤٣] .

ثالثاً : المرأة

لقد شاركت المرأة العُمانية في العمل التاريخي والاجتماعي والثقافي إذ أن دورها ومساهمتها لا يختلف عن مساهمة المرأة العربية، فكانت الشاعرة كثريا بنت راشد الوائلية والزعيمة كالشعشاع ابنة الإمام جابر بن زيد وهو زعيم لإحدى القرى في ضواحي نزوى[١٤٤] . أما في الميدان الاقتصادي فلم يقتصر دور المرأة في إنجاب الأطفال وتربيتهم بل تعدت ذلك لتشمل رعاية الحيوانات وغزل ونسج الصوف وحياكة الملابس والمشاركة في العمليات الزراعية[١٤٥] . ومن هنا نلاحظ أن المرأة كانت منتجة ومسئولة عن العمل المنزلي ومشاركة على نطاق واسع في الأعمال خارج المنزل واحتلت في إطار ذلك مكانة متميزة في حياة الأسرة وحظيت باحترام وتقدير بالغين نظراً لمحوريتها في نظام الإنتاج المعيشي الذي كان سائداً في الزراعة العُمانية .

غير أن هذه المكانة ظلت في إطار ملكية الأرض التي كانت من الناحية الرسمية ملكية للرجل تابعة له ومعتمدة عليه فهو الذي يمتلك مورد الرزق وأدوات العمل ولابد أن

يكون له القرار الأول في المواقف المختلفة، ويكون شأن المرأة شأن العامل الذي يقوم بمباشرة الإنتاج والتفاني في خدمة صاحب العمل، ولعل ذلك ما يفسر لنا طبيعة العلاقات الزوجية والعائلية في المجتمع العربي عموماً والمجتمع العُماني على وجه الخصوص من حيث الطاعة للسلطة الأبوية[١٤٦].

المرأة في عهد النهضة

رفعت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما بعد عقد السبعينات من مكانة المرأة في المجتمع في إطار الأعراف والعادات الاجتماعية العُمانية بحيث أتيح لها أن تؤدي دورها بفعالية في برامج التنمية والتحديث في المجتمع، وكان التعليم هو الأداة الأساسية في التغيير[١٤٧] انطلاقاً من قول السلطان قابوس : "ولم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع"[١٤٨] . حيث كانت الفتيات محرومات تماماً من الالتحاق بأي نوع من أنواع الدراسة النظامية فلم يكن هناك مدارس للبنات فبل عام ١٩٧٠[١٤٩] . وفي عام ١٩٧٠ تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية للإناث دخلتها ٦٥٠ طالبة، أما المدارس الإعدادية فقد افتتحت أول ثانوية للإناث عام ١٩٧٣ وركزت على المقررات الأساسية للتدبير المنزلي وتطوير الفنون كالحياكة والتطريز إضافة إلى اللغات والرياضيات والعلوم[١٥٠] .

وفي ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ تم تأسيس أول جمعية للمرأة العُمانية حيث تم الاعتراف بها رسمياً وسمح لها بمزاولة نشاطاتها الاجتماعية والثقافية[١٥١] . وبدأت هذه الجمعية بـ ٣٥ عضوة من المتعلمات وعملت الجمعية التي كان مقرها في العاصمة على الاهتمام برفع مستوى المرأة صحياً وأخلاقياً وثقافياً واجتماعياً . وحرصت الجمعية على عقد الدورات الخاصة بالتدبير المنزلي الحديث ودورات أخرى للحياكة . وعقدت ندوات في التوعية الصحية ورعاية الأطفال وإنشاء روضة لأطفال العُمانيات العاملات[١٥٢] وأصبحت لهذه الجمعية فروع جديدة في صلالة والبريمي وصحار، ووصل عدد العضوات في الجمعية إلى آلف عضوة وأصدرت الجمعية مجلة (العُمانية) التي تحمل برنامجاً

تثقيفياً خاصاً بالنساء يتعلق في شئون صحة الطفل وكيفيـــة التعامل مع المجتمع الحديث(١٥٣) .

نتيجة لهذا الاهتمام الذي أعطي للمرأة دخلت المرأة ميدان العمل الحكومي، فلا توجد عاملة عُمانية واحدة قبل عام ١٩٧٠ في الدوائر الحكومية، وبعد سنوات من عمر النهضة ارتفع العدد إلى ٣٢٣ عاملة تتوزع على الدوائر والوزارات كالتعليم والصحة والشرطة(١٥٤) . بالرغم من حداثة ظاهرة تشغيل الإناث فإن مشروع العمال العُماني قد خصص الباب السادس من قانون العمل رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ لتشغيل النساء . ففي المادة ٨٠ حظر القانون تشغيل النساء بين الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً، وفي المادة ٨١ يحظر القانون تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً وأخلاقياً والأعمال الشاقة وتناولت المادة ٨٢ — ٨٣ من القانون موضوع الحمل والولادة حيث قرر للمرأة العاملة التغيب عن العمل قبل وبعد الولادة لمدة لا تزيد عن ستة أسابيع(١٥٥) .

وأولت وزارة العمل والشئون الاجتماعية(١٥٦) قدراً وافراً من الاهتمام بالمرأة لتمكنها من القيام بواجبها في بناء المجتمع وعملت الوزارة على تحسين أوضاع المرأة وحمايتها في حالات الترمل واليتم والطلاق والعجز والشيخوخة ضمن برنامج الضمان الاجتماعي وسنت التشريعات القانونية التي من شأنها مساواة المرأة بالرجل في الأجر والتعويض وتكافؤ آلفرص عند التعيين والترقية على أساس الكفاءة والخبرة .

وأتاحت الوزارة أمام المرأة المشاركة في الدورة الثالثة للجنة المرأة العربية عام ١٩٧٦ والدورة التدريبية للعاملات في ميدان الأسرة التي عقدت في أبوظبي عام ١٩٧٧(١٥٧) ونتج عن ذلك تغيير واضح في أوضاع المرأة العُمانية التقليدية بعد التحاقها بميادين العمل، حيث وجد اتجاه عام نحو إقامة الزوجة في إطار أسر نووية، وتأخر الزواج من أجل إتمام الدراسة وكذلك الزواج من خارج القبيلة أصبح مقبولاً لدى المرأة العُمانية ولم يعد محدداً في نظام الزواج الداخلي، والاستعانة بالخادمات والمربيات الأجنبيات في تدبير شئون الأسرة(١٥٨) .

سبلة طلال ياسين

الهوامش

١ — قابوس بن سعيد : ولد قابوس الإبن الوحيد للسلطان سعيد من زوجته الثانية ميزون في ١٨ نوفمبر ١٩٤٠م في صلالة وأمه هي ابنة الشيخ أحمد علي وهو من أكبر البيوتات لقبيلة محاسنة في شرق ظفار، تلقى قابوس في سنواته المبكرة تعليماً أولياً لمبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي على يد معلمين تقليديين ثم التحق بالمدرسة الابتدائية وهي المدرسة السعيدية بصلالة . وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨ أرسله والده إلى بريطانيا لتلقي تعليمه في إحدى المدارس الخاصة (سافوك) لمدة سنتين في لندن ثم التحق في عام ١٩٦٠ بالأكاديمية الملكية العسكرية ساند هيرست حيث أمضى فيها عامين اكتسب خلالهما معارف مختلفة وتفاعل مع الحياة الغربية وبعد تخرجه خدم في قواعد الجيش البريطاني الموجودة في ألمانيا الغربية بصفة ملازم ثان وقبل عودته إلى عُمان قام بجولة بحرية على يخته الخاص استغرقت عدة شهور في مناطق مختلفة من العالم ثم عاد إلى وطنه عام ١٩٦٤م . رياض جاسم محمد الأسدي، سياية التحديث في عُمـــان ١٩٧٠ — ١٩٨١، أطروحة دكتـــوراه، غير منشورة، البصـــرة، ٢٠٠١، ص٣٧ .

٢ — محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، ١٩٨٤، ص١٨٩ .

٣ — جمال زكريا قاسم، الخليج العربي — دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ — ١٩٧١ . المصدر السابق ص٣٠٨ .

٤ — جمال زكريا قاسم، المصدر نفسه، ص٣٠٨ .

٥ — مجلة أخبار شركتنا، العددان الثالث والرابع، ١٩٩٠، ص١٨ .

٦ — وبعد جهود مضنية وعمل دؤوب استمر ٦ أشهر تمكن موظفو الشركة بالتعاون مع شركة ريد أدير الأمريكية من السيطرة على البئر سيطرة تامة وذلك في ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١ .

٧ — الموقعة بين حكومات المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وأبوظبي وقطر، من جهة وبين ٢٢ شركة عالية من جهة أخرى، ونصت الاتفاقية على زيادة ٣٣ سنتاً في سعر النفط المعلن لكل برميل للنفط الخام الذي تبلغ درجة كثافته النوعية ٤٠ درجة حسب مواصفات

معهد البترول الأمريكي للخليج العربي بالإضافة لزيادة سنتين لكل برميل مقابل فروق الشحن . حول ذلك أنظر أحمد الصباب، المملكة العربيـــة السـعودية وعالـم البترول، جدة ١٩٧٩، ص١٨٥ .

٨ — بدعوة من الحكومة العراقية عقد اجتماع في بغداد في الفترة الواقعة بين ١٠ و١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠ حضره ممثلون عن البلاد الكبرى المصدرة للنفط وهي إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا وقرروا في اجتماعهم تأسيس الأوبك O.P.E.C لتنسيق وتوحيد السياسة النفطية للدول الأعضاء والمحافظة على مصالحها . للمزيد من التفصيل حول أوبك ينظر : مانع سعيد العتيبة، أوبك والصناعة البترولية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٧٥ .

٩ — مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٤٥، في ٢٦ يونيو (حزيران) عام ١٩٧١، ص٨ .

١٠ — ملحق صحيفة الوطن العُمانية، ٢٠ مارس (أذار) ٢٠٠١، ص٧ .

١١ — وزارة النفط والمعادن، مسيرة النفط والمعادن في عُمان من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ — وزارة النفط والمعادن ، سلطنة عُمان ١٩٩٠، ص٢٨ .

١٢ — أحمد الصباب، المصدر السابق، ص١٨٥ .

١٣ — مبدأ المشاركة : اعتمدت المشاركة كأسلوب في العلاقات النفطية بين البلدان المنتجة والشركات المستثمرة في أول اتفاقية تم إبرامها بين العراق والشركات المستثمرة عام ١٩٢٥ . وخلال فترة الخمسينات ظهر مفهوم مبدأ المشاركة أكثر وضوحاً، ففي عام ١٩٥٨ دخلت إيران في اتفاق مشاركة مع شركة أجيب الإيطالية وعقدت السعودية في السنة نفسها أول عقد مشاركة مع الشركة اليابانية للنفط وكانت نسبة المشاركة ١٠٪ . وعقدت الشركة نفسها اتفاقية مع الكويت مقابل ٢٠٪ . عبد الرحمن منيف، مبـدأ المشاركة وتأميم البترول العـــربي، بيروت ١٩٧٣، ص٨٥ — ٨٧ .

١٤ — صلاح العقاد، البترول — أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٥٨ .

١٥ — عبد الرحمن منيف، المصدر السابق، ص١٥٥، (لمراجعة نص الاتفاقية ينظر ص١٥٥) .

١٦ — هذا وسوف تتخلى الشركة في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ عن ٣٥ آلف ميل مربع، وفي الأول من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠ عن ٢٥ آلف ميل مربع، سعد علام، المصدر السابق، ص٦١٧ .

١٧ — **Clements F.A. Op. Cit. P.141.**

١٨ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٥ .

١٩ — للمزيد من التفصيل حول إنتاج النفط العُماني، ينظر الجدول (١) .

٢٠ — المركز العربي للإعلام، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ١٩٨٢، ص٢٥٧ .

٢١ — صحيفة الوطن العُمانية، ملحق خاص ، ٢٠ مارس (أذار) ٢٠٠١ ، ص٧ .

٢٢ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٨ .

٢٣ — وزارة النفط والمعادن، مسيرة النفط والمعادن في عُمان، المصدر السابق، ص٢٨ .

٢٤ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦٢١ .

٢٥ — المصدر نفسه، ص٦٢١ .

٢٦ — المصدر نفسه، ص٦٢٢ .

٢٧ — المصدر نفسه، ص٦٢١ — ٦٢٣ .

٢٨ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٩ .

٢٩ — وزارة النفط والمعادن، مسيرة النفط والمعادن في عُمان، المصدر السابق، ص٢٨ .

٣٠ — سعد علام، المصدر السابق، ص٦٢٤ .

٣١ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٩ .

٣٢ — راجع ص٤٤ من الرسالة .

٣٣ — وزارة النفط والمعادن، أهم المنجزات للسنوات العشر الماضية، المصدر السابق، ص٣٧ .

٣٤ — **Middle East Economic Digest, Vol.21, No. 42, in 21 Oct. 1977, P.44.**

٣٥ — وقد بلغت تكلفة المشروع ٣٥٠ آلف دولار أمريكي وتطلب مد أنابيب لمسافة ٤٤٠ كم وإنشاء محطات تقوية للضخ في حباوي وسمحة ومحطة لتوليد الكهرباء . مجلة أخبار شركتنا، العدد الرابع لسنة ١٩٥٥، ص٣٤ .

٣٦ — مجلة أخبار شركتنا، العددين ٣ و٤ لعام ١٩٩٠، ص٢٠ .

٣٧ — التسلسل الزمني لعمليات الصناعة النفطية في سلطنة عُمان، من الإنترنت، ص٥ .

٣٨ — ينظر الملحق رقم (٢) .

٣٩ — **B.R.Pridham, OmanEconomic Social and Strategic Developments, Francis Hugkes, Oil in Oman, British Library,1987, P. 169.**

٤٠ – جامعة الكويت، وثائق الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٠، الكويت، ١٩٨٤، ص٨٠٩ .

٤١ – Benjamin Shwadran, Op. Cit., P. 438.

٤٢ – مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٣٣، في أبريل (نيسان) ١٩٧١، ص١ .

٤٣ – مجلة نفط العرب، السنة السادسة، العدد الثامن، مايو (أيار) ١٩٧١، ص٥٤ .

٤٤ – مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٤٣ في ١٢ يونيو (حزيران)، ١٩٧١، ص١ .

٤٥ – مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٣٧، في الأول من مايو (أيار)، عام ١٩٧١، ص١ .

٤٦ – مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٤١، في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٧١، ص١ .

٤٧ – دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق وأحداث – آراء سياسية، يوليو أغسطس سبتمبر، ١٩٧١، ص٨٤ . ؛ Pauline Searle, Op. Cit., P. 132

٤٨ – وهي صن أويل الأمريكية وسيجول وهوم ودويتش سشتابو .

٤٩ – مجلة عالم النفط، المجلد الخامس، العدد ٢٦ في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٧٣، ص٧ .

٥٠ – سعد علام، المصدر السابق، ص٦١٨ .

٥١ – المصدر نفسه، ص٦١٩ .

٥٢ – المصدر نفسه، ص٦١٩ .

٥٣ – المصدر نفسه، ص٦٢٠ .

٥٤ – المصدر نفسه، ٦٢٠ .

٥٥ – المصدر نفسه، ص٦٢٠ .

٥٦ – مرسوم سلطاني رقم ٦١ – ١٩٧٨ يقضي بتعديل اتفاقية النفط الموقعة بين سلطنة عُمان ومجموعة صن النفطية نقلاً عن نشرة الخليج العدد ٨ بتاريخ ١٥ – ١٩٧٩/١/٣١، ص٤ .

٥٧ – المصدر نفسه، ص٥ .

٥٨ – Clements F.A., Op. Cit., P. 145.

٥٩ – دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق وأحداث وآراء سياسية – ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣، ص١٥٥٥ .

٦٠ – دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي وثائق وأحداث وآراء سياسية – يناير (كانون الثاني)، يونيو (حزيران)، ١٩٧٤، ص١٣٨ .

٦١ – سعد علام، المصدر السابق، ص٦٢٥ .

٦٢ — مجلة نفط العرب، العدد الأول، السنة الثانية عشرة، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦، ص١٦ .

٦٣ — مجلة عالم النفط، المجلد الثامن، ٣٢/٣٣ في ٢٠ — ٢٧ مارس (أذار) عام ١٩٧٦، ص١٠ .

٦٤ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٣٦ .

٦٥ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (١٩١٣ — ١٩٧٥)، قطر ١٩٨٥، ص١٤٢-١٥١ .

٦٦ — حول نص الرسالة ينظر رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص٣٨١ وما بعدها .

٦٧ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، المصدر السابق، ص٣٣٣ .

٦٨ — المصدر نفسه، ص٣٣٢ .

٦٩ — المصدر نفسه، ص٣٣٢ .

٧٠ — طارق بن صقر النعيمي، دور التعليم في تشكيل اتجاهات الحداثة لدى أفراد المجتمع العُماني، دراسة ميدانية لمحافظة مسقط، رسالة ماجستير، غير منشورة، مسقط ١٩٩٥، ص٤٠ — ٤١ .

٧١ — دونالد هولي، عُمان ونهضتها الحديثة، مؤسسة ستايسي الدولية . لندن، ص١٩٧ — ١٩٨ .

٧٢ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص٢٠٩ .

٧٣ — **Middle East Economic Digest, Vol. 21, No. 45, in 11 Nov. 1977, P.33.**

٧٤ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في ١٠ سنوات، المصدر السابق، ص١٣٠ .

٧٥ — منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، المصدر السابق، ص٣٣ — ٣٤ .

٧٦ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان، مصدر سابق، ص٣٣٧ .

٧٧ — حديث للسلطان قابوس مع مندوب الأهرام بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١، نقلاً عن الوثائق العربية لعام ١٩٧٢، ص٣٩٨ .

٧٨ — مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ١٩٨، يونيو (حزيران)، ١٩٨٠، ص٥٤ .

٧٩ — سالم بن محمد الشنفري، تأثير دخل البترول على التنمية الاقتصادية لسلطنة عُمان، ترجمة صالح أحمد البوسعادات، رسالة ماجستير غير منشورة، كولورادو، ١٩٨٩، ص٤٥ — ٤٦ .

٨٠ — دونالد هولي، مصدر سابق، ص٢١٩ .

٨١ — هادي حسن حمودي، الفكر الاقتصادي العُماني، سلطنة عُمان، ١٩٩٩، ص١٩٧ .

٨٢ — المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تطوير وتنمية إنتاج وتسويق الثروة الحيوانية الداجنة والسمكية بسلطنة عُمان، الخرطوم ١٩٧٧، ص٢٢ .

٨٣ – مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ٢٢١، نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٨٢، ص٣٦ .

٨٤ – سالم بن محمد الشنفري، مصدر سابق، ص٣٢ .

٨٥ – راجع الملحق رقم ٣ .

٨٦ – مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦–١٩٨٠)، سلطنة عُمان، ص٢٢ .

٨٧ – ينظر ص٧٢ من الرسالة .

٨٨ – مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد٢٠٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٠، ص٥٠ .

٨٩ – أحمد جاجان عباب الجميلي، سلطنة عُمان – دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٨، ص١٤٩ .

٩٠ – بنك التنمية : صدر مرسوم سلطاني رقم ٧٦/٣١ في السابع من أغسطس (آب) ١٩٧٦ بإنشاء بنك للتنمية، وتكون رأسمال البنك من عشرة ملايين ريال عُماني وبدأ البنك أعماله ابتداء من عام ١٩٧٨ وهو يضمن تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الشركات العُمانية المسجلة في السلطنة بشرط أن تكون هذه القروض مخصصة لتمويل قطاع الصناعة أو الزراعة أو الأسماك بالنفقات، للمزيد من التفاصيل عن بنك التنمية ينظر مجلس التنمية، مصدر سابق، ص٥٦ .

٩١ – دونالد هولي، مصدر سابق ص٢٠٦ .

٩٢ – مجلس التنمية، مصدر سابق، ص٥١ .

٩٣ – المركز العربي للإعلام، مصدر سابق ص٢٧١ .

٩٤ – المصدر نفسه، ص٢٧٢ .

٩٥ – للمزيد من التفاصيل حول قانون تنظيم وتشجيع الصناعة ينظر : ملامح الاقتصاد الصناعي لدول الخليج العربية، المصدر السابق، ص٧٠ .

٩٦ – إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان، مصدر سابق، ص٣٤٨ .

٩٧ – وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في ١٠ سنوات، مصدر سابق، ص١٢٥ .

٩٨ – وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص١٢٣ .

٩٩ – مجلة النهضة العُمانية، العددان ١٣٥ و١٣٦ في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٨٠، ص٢٤ .

١٠٠ – وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في ١٠ سنوات، مصدر سابق، ص١٢٦ .

١٠١ – المصدر نفسه، ص١٢٦ .

١٠٢ – مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ١٩٨، يونيو (حزيران) ١٩٨٠، ص٥٥ .

١٠٣ — The Arab Economist, Arab Finances Corporation, Beirat, Jan. 1980, PX.

١٠٤ — Richard F. Nyrop, Arabian hand book for the (Persian) Gulf States, 1977, P.374.

١٠٥ — حديث صحفي لسعيد الشنفري وزير الزراعة والأسماك والنفط والمعادن، نقلاً عن وثائق الخليج والجزيرة، لعام ١٩٧٧، الكويت — ١٩٨٢، ص٦٢٩ .

١٠٦ — فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)، ط١، بيروت ١٩٨٤، ص٨٦ .

١٠٧ — جامعة الكويت، وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٨، الكويت ١٩٨٣، ص٧٠٣ .

١٠٨ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان الدولة العصرية، المصدر السابق، ص١٨١ .

١٠٩ — Calvin H. Allen, Jr., Oman the Modernization of the Sultanate, United States of America, 1987, P.97.

١١٠ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان الدولة العصرية، مصدر سابق، ص١٨٢ .

١١١ — إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي ...، مصدر سابق، ص٣٣٨ .

١١٢ — وزارة التربية والتعليم والشباب، لمحات عن ماضي التعليم في عُمان، سلطنة عُمان ١٩٨٥، ص٦٣ .

١١٣ — المصدر نفسه، ص٨١ — ٩١ .

١١٤ — وزارة التربية والتعليم والشباب، التقرير الإحصائي السنوي، ١٩٧٤ — ١٩٧٥، سلطنة عُمان، ص٢ .

١١٥ — Ahmed Mohamed Al Maariry, Whither Oman, 1981, P.78.

١١٦ — سعود بن سالم العنسي، التنمية والموارد البشرية في عُمان، ط١، سلطنة عُمان ١٩٩٤، ص٢٥٢ .

١١٧ — The Duchess of stalbans, where time stood still Aportait of Oman, London, 1980, P.3.

١١٨ — Robert Anton Mertz, Education and Man Power in the Arabian Gulf, Beirut, 1972.

١١٩ — سعود بن سالم العنسي، المصدر السابق، ص٢٥٣ .

١٢٠ — محمد الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي، ط١، الكويت ١٩٧٧، ص٩٤ .

١٢١ — وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي السنوي(١٩٧٣ — ١٩٧٤)، سلطنة عُمان، ص ك .

١٢٢ — مجلة النهضة العُمانية، العدد ١٢٠ لسنة ١٩٧٩، ص٥٦ .

١٢٣ — سعود بن سالم العنسي، مصدر سابق، ص٢٥٦ .

١٢٤ — مجلة العقيدة، العدد ١٢٦ السنة الخامسة، نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٧٦، ص٨ .

١٢٥ — المصدر نفسه، ص٨ .

١٢٦ — مجلة النهضة العُمانية العدد١٢٠، لسنة ١٩٧٩، ص٥٨ .

١٢٧ وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في عشر سنوات، مصدر سابق، ص٨٣ .

١٢٨ — **Sheikha al Misnad, The Development of Modern Education in the Gulf, London, 1985, P. 245.**

١٢٩ — **Clements F. A., Op. Cit. P.81.**

١٣٠ — **Christine Osborne, The Gulf States and Oman, London, 1977, P. 141.**

١٣١ — مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد٢٢١، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٢، ص٤٢ .

١٣٢ — **Clements F. A., Op. Cit. P.81.**

١٣٣ — وزارة الإعلام والثقافة، الإنسان أساس التنمية، سلطنة عُمان، ١٩٧٥، ص١٨ .

١٣٤ — وزارة الإعلام والشئون الاجتماعية، عُمان الجديدة، ١٩٧١، ص٣٣ .

١٣٥ — تم إنشاء كلية للطب في عُمان في عام ١٩٨٥ وتخرجت الدفعة الأولى من الأطباء عام ١٩٩٣، سعود بن سالم العنسي، المصدر السابق، ص٢٥٤ .

١٣٦ — وزارة الإعلام والشئون الاجتماعية، المصدر السابق، ص١٨ .

١٣٧ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في عشر سنوات، مصدر سابق، ص٩٣ .

١٣٨ — المصدر نفسه، ص٩٣ .

١٣٩ — وزارة التجارة والصناعة، مصدر سابق، ص٢٥٧ .

١٤٠ — المصدر نفسه، ص٢٥٧ .

١٤١ — المصدر نفسه، ص٢٦٢ .

١٤٢ — مجلة النهضة العُمانية، العدد ١٢٠ في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٧٩، ص٢٧ .

١٤٣ — وزارة التجارة والصناعة، المصدر السابق، ص٢٥٨ .

١٤٤ — المعهد العربي للتخطيط، ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، البحرين، من ١٥ — ١٨ فبراير (شباط) ١٩٧٥، ص٢٣٤ .

١٤٥ — طارق بن صقر النعيمي، مصدر سابق، ص٣٣ .

١٤٦ — المصدر نفسه، ص٣٣-٣٤ .

١٤٧ — المصدر نفسه، ص٣٤ .

١٤٨ — سعود بن سالم العنسي، المصدر السابق، ص٢٥٤ .

١٤٩ — مجلة أخبار شركتنا، العدد الثالث لسنة ٢٠٠٢، ص٨ .

١٥٠ — دونالد هولي، المصدر السابق، ٢٢٤ .

١٥١ — المعهد العربي للتخطيط، مصدر سابق، ص٢٣٦ .

١٥٢ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عمان الدولة العصرية، المصدر السابق، ص١٤٢ .

١٥٣ — المصدر نفسه، ص١٤٢ .

١٥٤ — المعهد العربي للتخطيط، المصدر السابق، ص٢٣٥ .

١٥٥ — المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، أحوال العمل والعمال في الخليج العربي، إعداد كل من أمين عز الدين ونزار محمد عبد المجيد وسامي أحمد خليل، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٢٩ .

١٥٦ — أنشئت وزارة العمل والشئون الاجتماعية في عام ١٩٧٢ .

١٥٧ — وزارة الإعلام وشئون الشباب، عُمان في عشر سنوات المصدر السابق، ص٨٩، .

١٥٨ — طارق بن صقر النعيمي، المصدر السابق، ص٣٤ .